هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 3-7 ديسمبر 2017

HC118-C2-R118

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 17

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 28

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 39

5. الاستنتاج 48

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 3-7 ديسمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية؛ البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ الماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ والبكالوريوس في الدراسات الإسلامية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (7) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب بوصفها جزءًا من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي أنشئت بموجب المرسوم الأميري رقم (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة

البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها الفكرية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا، والثقافة، والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها

يطرح قسمُ اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية الآداب – جامعة البحرين في حرمها الجامعي في منطقة "الصخير" في المحافظة الجنوبية" برنامجَ بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية وآدابها، وقد طُرح البرنامجُ لأول مرة في العام الأكاديمي 1986، عند بداية إنشاء جامعة البحرين نفسها. ويقدم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها أيضاً برنامجَ الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية جنبًا إلى جنب مجموعة متنوعة من المقررات الدراسية (15 مقررًا) التي تخدم مختلف كليات الجامعة. كما يطرح البرنامج خيارين للخطة الدراسية؛ الخيار الأول يضم المقررات الدراسية المتعلقة بالتخصص الرئيس فقط، والخيار الثاني يضم مقررات متنوعة تتعلق بالتخصص الرئيس إلى جانب التخصص الفرعي، وإجمالي الساعات المعتمدة في كل خطة منهما هو (128) ساعة معتمدة. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (1319) طالبًا، وإجمالي عدد خريجيه منذ بدء تقديمه (1626) خريجًا. ويسهم في تقديمه حاليًا (36) من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل، ويساندهم (7) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية إطار أكاديمي واضح، وأهداف ملائمة لنوعه ومستواه. كما تعرضُ توصيفاتُ البرنامج أهدافَه التعليميةَ، وتوضحُ أيضًا أهدافَه العامةَ، التي يجري ربطها بمخرجات تعلمه المطلوبة. فضلاً عن ذلك، فإن كلًّا من أهدافه التعليمية ومخرجات تعلمه المطلوبة تتوافق – على نحو جيد – مع ما تنص عليه رسالتا الجامعة والكلية، وآخر مراجعة خضعت لها أهدافه ومخرجاته كانت في العام 2017. وتنص رسالة قسم اللغة الإنجليزية وآدابها على "السعي لتحقيق التميز في التعليم والتعلم، والبحث في المجالات المتعلقة باللغة الإنجليزية وآدابها"، و"تعزيز المشاركة في المجتمع المحلي والعالمي، من خلال تطوير المنظور العالمي للبرنامج، والوعي الثقافي، ومهارات التواصل مع الثقافات المتعددة"، وهو ما يتطابق مع ما تنص عليه سياسة المؤسسة من "دعم الوصول إلى الريادة في مجالات التدريس، والتكنولوجيا والبحث؛ ليمتد أثرُها على المستوى الإقليمي". فضلاً عن ذلك، فإنه يجري إبلاغ رسالته ورؤيته جنبًا إلى جنب أهدافه التعليمية جيدًا إلى الجهات ذات العلاقة، وهو ما أكدته المقابلات مع الطلبة، وكذلك جولة اللجنة في الحرم الجامعي؛ إذ يعرض القسمُ البيانَ الخاصَّ بكل من رسالة البرنامج ورؤيته بشكل واضح. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ لدى البرنامج أهدافًا منصوصًا عليها بوضوح، وهي ملائمة لنوعه ومستواه، وتتوافق على نحو جيد مع رسالتي الجامعة والكلية.

1.2 يتألف البرنامج من (128) ساعة معتمدة؛ موزعة على النحو التالي: (11) ساعة معتمدة لـ (4 مقررات دراسية) من متطلبات الجامعة، (18) ساعة معتمدة لـ (6 مقررات دراسية) من متطلبات الكلية، (54) ساعة معتمدة لـ (18 مقررًا دراسيًّا) من متطلبات البرنامج، و(45) ساعة معتمدة من مقررات البرنامج الاختيارية، يجري الاختيار فيها على النحو التالي: مقررات قائمة على تخصص واحدٍ رئيس، يختار الطالب فيها أحد مجموعتان من المقررات الدراسية، كل مجموعة تضم (15) مقررًا دراسيًّا، ومقررات دراسية تجمع بين مقررات التخصص الرئيس والفرعي، وهنا يختار الطالب أحد مجموعتان، تحتوي كل مجموعة على (5) مقررات تتعلق بالتخصص الرئيس، و(10) مقررات

إجبارية تتعلق بالتخصص الفرعي. ويبدأ العبء الدراسي المعتاد للطالب بحوالي (12–14) ساعة معتمدة، وقد يرتفع قليلاً ليصل إلى (15) ساعة معتمدة، حتى يصل إلى الحد الأقصى له وهو (18) ساعة معتمدة. ومن خلال فحص المنهج الدراسي، تبين للجنة المراجعة أن المنهج الدراسي للبرنامج يحتوي على مقررات أدبية، ولغوية ملائمة، فضلاً عن المقررات الاختيارية، كما يحتوي – بشكل عام – على عدد كاف من الساعات المعتمدة، وكذلك يحقق التوازن بين النظرية والتطبيق على مستواه العام. وتقدر لجنة المراجعة أن طريقة تنظيم المنهج الدراسي للبرنامج توفر التنوع والملاءمة في المقررات الأدبية واللغوية المطروحة، وكذلك في المقررات الاختيارية، بالإضافة إلى توفير عدد كاف من الساعات المعتمدة، وتحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق في مقرراته، وتقديم عبء أكاديمي مناسب للطلبة. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أن هناك نوعًا من عدم التوازن بين المقررات اللغوية والمقررات الأدبية الرئيسة، خاصة في المقررات الإلزامية؛ إذ يحتوي المنهج الدراسي المعمول به على إجمالي (4) مقررات إلزامية فقط في اللغويات. وبالنسبة للمقررات الاختيارية، فيوجد (14) مقررًا دراسيًّا في الأدب، و(8) مقررات في اللغويات، ومقرر واحد يمكن أن يكون مقرر موضوعات خاصة. ومن ثم، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتحقيق التوازن بين المقررات الأدبية واللغوية في المنهج الدراسي للبرنامج. علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن المتطلبات المسبقة تُحَدَّدُ تحديدًا ملائمًا داخل المنهج الدراسي، باستثناء اثنين من المتطلبات المسبقة في اللغويات، وهما مقررا: (قواعد اللغة الإنجليزية) (ENGL 308)، و(مدخل إلى اللغويات) (ENGL 340)؛ إذ أُدْرِجَا في المنهج لِيُدَرَّسَا في السنة الثالثة للبرنامج، في حين ترى اللجنة أنه ينبغي تدريسهما في وقت مبكر يسبق السنة الثالثة. وبالمثل، فإنَّ بعض المقررات التي تدعم إتقان اللغة الإنجليزية، مثل مقررات تطوير اللغة 3، و4، و5 (ENGL 205-ENGL 305-ENGL 405)، ومقررات الإنشاء اللغوي (1) و(3) (ENGL 250-ENGL 350)، تُدَرَّسُ غالبًا في المستويات الأولية أو التمهيدية في البرنامج، وليس في المستويات المتقدمة. ومن ثَمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتضمن أنَّ جميع المقررات اللغوية المطلوبة التي تدعم إتقان اللغة ومقررات الإنشاء اللغوي (المقررات الخاصة بدعم اللغة، وليس تلك المتعلقة بالمحتوى الرئيس للمنهج)، تُطْرَحُ في وقت مبكر من البرنامج. علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن المقرر الخاص بمشروع التخرج ليس مدرجًا ضمن المنهج الدراسي. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي

على الكلية البحثُ في إمكانية إدراج المقرر الخاص بمشروع التخرج ضمن المنهج الدراسي؛ ليضم الخبرةَ المتراكمة من جميع المقررات الدراسية المطروحة في البرنامج، بما يعزز من أهدافه وغاياته.

1.3 تحتوي توصيفات المقررات الدراسية المقدمة إلى اللجنة على المعلومات المطلوبة بشأن محتواها، ومخرجات تعلمها المطلوبة، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالموضوعات التي تطرح أسبوعيًّا، وطرائق التعليم والتقييم المستخدمة. وتلاحظ اللجنة أن طريقة تشكيل الوثيقة الخاصة بتوصيف المقرر الدراسي لا تتبع دائمًا النموذج المحدد من قبل مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة؛ إذ إنه في بعض المقررات، تُرْبَطُ الموضوعات الأسبوعية وكذلك طرائق التعليم والتقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلاً من ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، بالإضافة إلى عدم اكتمال المفردات الدراسية في عدد من المقررات (ENGL 340-ENGL 250-ENGL 350-ENGL 405). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية اتباع النموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة عند تشكيلها لتوصيفات المقررات الدراسية، وأنْ تُدْرَجَ جميع المعلومات المطلوبة لضمان طرح المقررات الدراسية على نحو متسق. ومن خلال فحصها لملفات المقررات الدراسية، وللكتب الدراسية على أرض الواقع، تلاحظ اللجنة أن المقررات الدراسية ملائمة بشكل عام من حيث العمق والاتساع بالنسبة لبرنامج بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية وآدابها، في حين أن المفردات الدراسية للمقررات الخاصة بتطوير اللغة غير ملائمة من حيث عمق محتواها واتساعه، ومدى ملاءمته لمستوى البرنامج. فعلى سبيل المثال محتوى مقرري: تطوير اللغة (3)، والإنشاء (2) (ENGL 250-ENGL 205) يمكن دمجهما في مقرر واحد فقط. وبالمثل مقرري: إتقان اللغة (4)، والإنشاء (3) (ENGL 305 - ENG 350) يمكن دمجهما في مقرر واحد أيضًا. علاوة على ذلك، فإن الأبحاث الحديثة والمواد الدراسية ذات الصلة لم تستخدم في البرنامج إلا مؤخرًا، في حين يوجد العديد من الكتب الدراسية للمقررات التي تستخدم في التدريس منذ أكثر من (10) سنوات، مثل مقرري: (ENGL 440 - ENGL 348). ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل جميع الوثائق الخاصة بتوصيفات المقررات الدراسية؛ لضمان احتوائها على جميع المعلومات المطلوبة، وأن تكون قائمة الكتب الدراسية الخاصة بالمقررات الأساسية حديثة، وتضمن تعرض الطلبة تعرضًا كافيًا للمفاهيم الجديدة في مجال دراستهم.

1.4 لدى برنامج بكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها مخرجات تعلم قابلة للقياس، ومنصوص عليها ضمن توصيفات البرنامج التي أقرت في العام 2016، وهي تتلاءم مع مستوى المؤهل العلمي لبكالوريوس الآداب. وتلاحظ اللجنة جهود القائمين على البرنامج في تعديل مخرجات التعلم المطلوبة وتطويرها في العام 2016، مقارنة بتلك المخرجات التي أقرت في العام 2012. ويوجد حاليًا (5) من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ مقسمة إلى (4) فئات هي: المعرفة والفهم (A1) (A2( )A5)، ومهارات الموضوعات الخاصة (B4( )B3( )B1) ومهارات التفكير النقدي (C1((C5( )C3)، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس (D5( )D3( )D1). وقد قدمت إلى اللجنة أدلة تظهر توافق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج توافقًا ملائمًا لأهداف البرنامج ورسالة الكلية. وتقدر لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع أهداف البرنامج ورسالة الكلية، وأنها قابلة للقياس، ومناسبة لنوع البرنامج ومستواه. وعلى الرغم مما سبق، فقد لاحظت اللجنة أنَّ المُخْرَجَيْنِ الثالث والرابع من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج – على الرغم من قابليتهما للقياس – فإنهما أكثر تعقيدًا (إذ يشتمل المخرج الثالث على (4) سلوكيات أو أفعال، والمخرج الرابع على سلوكيين يمكن فصلهما إلى مُخْرَجَيْنِ منفصلين). وتنصح اللجنة الكلية بأن تعدل المُخْرَجَيْنِ الثالث والرابع، وتبسطهما إلى عناصر أكثر وضوحًا وتركيزًا؛ مما يدعم أهداف البرنامج ورسالته.

1.5 تشير توصيفات المقررات الدراسية إلى مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من مقررات البرنامج. ومن خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، تلاحظ اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس على دراية بالإجراءات الخاصة بوضع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وربطها بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات. وقد علمت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يضعها منسقو المقررات الدراسية، ثم يراجعها رئيس القسم، ثم يوافق عليها مركز ضمان واعتماد الجودة، وتفحص لجنة ضمان الجودة التابعة للقسم عملية الربط بين المخرجات. وقد فحصت لجنة المراجعة توصيفات المقررات الدراسية، وملفاتها التي أتيح لها الاطلاع عليها أثناء الزيارة الميدانية، ولاحظت أنه على الرغم من أن معظم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مصاغة بشكل مناسب، وقابلة للقياس، ومرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فإن لدى بعض المقررات مخرجات للتعلم غير قابلة للقياس، أو مُصاغة صياغة غير واضحة، أو رُبِطت ربطًا غير ملائم بمخرجات تعلم البرنامج، ومن أمثلة هذه المقررات: ENGL)

(ENGL 111- ENGL 348-ENGL 405-ENGL 412-ENGL405) ومثال على بعض مخرجات التعلم غير القابلة للقياس (التركيز على الفهم) في مقرر: (ENGL 405). ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توصيفات جميع المقررات الدراسية؛ لضمان أنَّ جميع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات هي مخرجات قابلة للقياس، وأنها تربط ربطًا مناسبًا مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وموضوعات المقررات الدراسية.

1.6 لا تحتوي الخطة الدراسية "القائمة على تخصص رئيس واحد" لبرنامج بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية وآدابها على عنصر التعلم القائم على العمل؛ إذ إن المقرر أو عنصر التعلم الوحيد القائم على العمل في البرنامج هو التخصص الفرعي في الترجمة، ووفقًا لدليل المقررات الدراسية للعام 2017، فإن مقرر التـــدريب العملي هو: (TRAN 405). وهو مقرر إجـــباري على جميع الطلبة في تخصص الترجمة كتخصـــص فرعي، ويطرح المقرر في السنة الرابعة من البرنامج، ويخصص له ثلاثُ وحدات معتمدة، ومقرران كمتطلبات مسبقة له (TRAN 401-403 TRAN)، وتوضح توصيفات المقرر الدراسي وجود (5) مخرجات من مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، وهي واضحة وقابلة للقياس، والثلاثة الأولى منها ترتبط بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ارتباطًا مناسبًا، في حين أن المُخْرَجيْنِ الأخيرين لا يتمُّ ربطهما. وتنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تضمَ توصيفات المقرر العملي الربطَ بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأن تحدث عملية الربط وتستكمل. لدى المقرر العملي إستراتيجية للتقييم واضحة ومعروفة لدى المشاركين فيه، وهو ما تأكد من خلال توصيفات المقرر والمقابلات مع مشرفي التدريب العملي، وأرباب الأعمال، والطلبة. وتتألف إستراتيجية التقييم من (40%)؛ لتقييم ملف مشروع التخرج، و(30%) للتقارير، و(10%) للحضور، و(20%) لعرض المشروع. وقد علمت اللجنة من الطلبة الذين قابلتهم أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بزيارة واحدة ميدانية، أو زيارتين في كل فصل دراسي، ويمكن للطلبة أن يأخذوا مقررين دراسيين كحدٍّ أقصى مع التدريب العملي. وتعد آراء الطلبة وأرباب الأعمال حول فائدة مقرر التدريب العملي وصلته بالبرنامج إيجابية إلى حدٍّ كبير؛ إذ يحصل الطلبة على مستوى جيد من التدريب العملي الذي يؤهلهم للعمل على الفور بعد تخرجهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود تدريب عملي واضح ومرتبط بالبرنامج في الترجمة كتخصص فرعي، إضافة إلى أدوات للتقييم واضحة، ومخرجات للتعلم ذات صلة وتسهم في تحقيق

مخرجات البرنامج، وتقترح أن تتحقق الكلية من مفهوم التعلم القائم على العمل؛ من أجل طلبة البرنامج الذين يدرسون وفقًا للخطة الدراسية القائمة على تخصص رئيس واحد.

1.7 لدى جامعة البحرين سياسة للتعليم والتعلم تتمحور حول الطالب، وتدمج بين التعلم الإلكتروني وأساليب التدريس الأخرى، على الرغم من غياب هذه السياسة على مستوى الكلية والقسم كما تبين من المقابلات. وعلى الرغم من إدراج طرائق التدريس في معظم توصيفات المقررات الدراسية، غير أنه في العديد من المقررات الدراسية التي راجعتها اللجنة تربط طرائق التدريس بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلاً من ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. كذلك طرائق التدريس المذكورة نفسها غالبًا ما تتكرر في كل أسبوع (ENGL 340-ENGL 348-ENGL 405) (انظر الفقرة: 1.3). ومن خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ومن الأدلة المقدمة، تأكدت اللجنة من استخدام مجموعة متنوعة من طرائق التعليم والتعلم، التي تدعم تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وتسترشد بالأبحاث الحديثة استخدامًا فعليًّا في البرنامج، وتشمل: المحاضرات، والمناقشات، وأنشطة الاستماع، والتمارين، والنقد، والعمل الجماعي، ومشاركة التفكير مع شخص آخر، وأسلوب حل المشكلات، ودراسات الحالة، والعروض التوضيحية، ومراجعة النظراء، والملفات التي تضم أعمال الطلبة، واستخدام المقالات، واستخدام الوسائط المتعددة، والمسرحيات والمناظرات. هذه الأساليب والتقنيات تشير إلى وجود ممارسات جيدة، واهتمام بالتطوير المهني في مجال البحث القائم على التواصل وأسلوب التدريس البناء المتمحور حول الطالب. وتلاحظ اللجنة أنه من خلال هذه الطرائق يتعرض الطلبة للممارسة وتطبيق النظريات، كما تشجعهم على تطوير مهارات التعلم الذاتي، وترى اللجنة أن الطلبة يشعرون بالرضا – بشكل عام – تجاه هذه الطرائق. كما تقدر اللجنة أن البرنامج يستعين بمجموعة متنوعة من طرائق التعليم والتعلم المناسبة؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وتعزيز خبرة التعلم لدى الطلبة وتطويرها. كما تأكدت اللجنة أيضا أن الغالبية العظمى من المقررات الدراسية التي يطرحها القسم ترفع على منصة الـ "Blackboard". وعلى الرغم من ذلك، فإن الميزات التي توفرها هذه المنصة لا تحقق الاستفادة الكاملة منها؛ إذ تستخدم المنصة بشكل أساسي في رفع المواد الدراسية عليها، وتحميل التكليفات، والتواصل مع الطلبة. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع خطة وتطبيقها؛ لضمان استخدام منصة التعلم الإلكتروني المتاحة بشكل فعال في تقديم المقررات الدراسية للبرنامج.

1.8 لدى جامعة البحرين الوثيقة الخاصة بـ "لوائح الدراسة والامتحانات"، وتلك الخاصة بـ "الأدلة الإرشادية للتدقيق والتقييم"، والتي تتضمن سياسة تقييم ملائمة. وفي حين تشمل هذه السياسة المؤسسية كلا النوعين من التقييم (التكويني والتجميعي)، إلا أن أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم فهم مشترك لمعايير التقييم التكويني والغرض منه. وعلى حسب ما ذكر في المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، فإن سياسة التقييم هذه تنشر ويعلن عنها أثناء اليوم التعريفي، وكذلك تنشر في الكتيب الإرشادي للطلبة، وعلى الموقع الإلكتروني للجامعة، وعلى منصة الـ "Blackboard" ويقدم توزيع درجات المقررات الدراسية إلى الطلبة في بداية كل فصل دراسي من خلال توصيف المقرر الدراسي، الذي يحتوي أيضًا على الربط بين محتوى المقرر وتقييمه. ولكن بعض المقررات لا تحتوي على جميع التفاصيل، كما أن بعض مهام التقييم تربط بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلاً من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، كما ورد في (الفقرة: 1.3). ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن (40%) من درجات التقييم تخصص للامتحان النهائي، في حين أنَّ النسبة المتبقية (60%) توزع حسب نوع المقرر الدراسي، فمثلاً في مقررات اللغويات والأدب تخصص نسبة (50%) لامتحان منتصف الفصل الدراسي، وفي مقررات اللغة تخصص نسبة (20%) أو أقل لامتحان منتصف الفصل الدراسي، وهو ما ينعكس أثره على المقررات. بالإضافة إلى ذلك، فلدى جامعة البحرين سياسة وإجراء واضحان لتقديم التظلمات، وهو ما أكدته المقابلات مع الطلبة والأدلة التي تشير إلى تقديم الطلبة طلبات للتظلم بشأن الدرجات وطلبات بشأن إعادة التصحيح. وقد تبين من المقابلات مع الطلبة أنهم يتلقون تغذية راجعة مكتوبة بشأن التكليفات/ أوراق الامتحان، وذلك في غضون أسبوعين أو أقل – في المتوسط – من إجراء التقييم التجميعي، كما ذكر بعض الطلبة أنهم يتلقون تغذية راجعة شفهية عن مستوى تقدمهم من أعضاء هيئة التدريس أثناء مقابلتهم في مكاتبهم. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ لدى الجامعة سياسة للتقييم واضحة وملائمة، وأنها تقدم حكمًا يتعلق بتقديم التغذية الراجعة خلال مدة مناسبة، وأن لديها سياسة وإجراءات واضحة للتظلم. وعلى الرغم مما سبق، تلاحظ اللجنة أن عملية التدقيق الداخلي والخارجي لا تتمُّ في البرنامج وفقًا لسياسات الجامعة. فعلى الرغم من وجود سياسة مطبقة لمكافحة الانتحال الأكاديمي على مستوى الجامعة، فإنها لا تطبق في البرنامج بما يتفق مع هذه السياسة. وتحث لجنة المراجعة الكلية على تطبيق العناصر الخاصة بسياسة التقييم الخاصة بالجامعة (كما ورد في الفقرات: 3.3، 3.5، 3.6).

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج منصوص عليها بوضوح، وأنها ملائمة لنوع البرنامج ومستواه، ومتوافقة بصورة جيدة مع رسالتي الجامعة والكلية.
- طريقة تنظيم المنهج الدراسي للبرنامج توفر التنوع والملائمة في المقررات الأدبية واللغوية المطروحة، وكذلك في المقررات الاختيارية، بالإضافة إلى توفير عدد كاف من الساعات المعتمدة للبرنامج، وتحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق في مقررات البرنامج، وتقديم عبء أكاديمي مناسب للطلبة.
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع أهداف البرنامج ورسالة الكلية، وأنها قابلة للقياس ومناسبة لنوع البرنامج ومستواه.
- توفير عنصر التعلم القائم على العمل للطلبة الملتحقين بالخطة الدراسية القائمة على تخصص الترجمة كتخصص فرعي، مع توفير أدوات تقييم واضحة ومخرجات تعلم لمقرر التدريب العملي ذات صلة بالبرنامج، وتسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- البرنامج يستعين بمجموعة متنوعة من طرائق التعليم والتعلم المناسبة؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وتعزيز خبرة التعلم لدى الطلبة وتطويرها.
- لدى الجامعة سياسة للتقييم واضحة وملائمة، وأنها تقدم حكمًا يتعلق بتقديم التغذية الراجعة خلال مدة مناسبة، بالإضافة إلى وجود سياسة وإجراءات واضحة للتظلم.

1.10 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتضمن أن جميع المقررات اللغوية المطلوبة التي تدعم إتقان اللغة والإنشاء (المقررات الخاصة بدعم اللغة وليس تلك المتعلقة بالمحتوى الرئيس للمنهج)، تطرح في وقت مبكر من البرنامج.
- البحث في إمكانية إدراج المقرر الخاص بمشروع التخرج ضمن المنهج الدراسي؛ ليضم الخبرة المتراكمة من جميع المقررات الدراسية المطروحة في البرنامج، بما يعزز أهداف البرنامج وغاياته.

- اتباع النموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة عند تشكيلها لاستمارة توصيفات المقررات الدراسية، وأنْ تدرج جميع المعلومات المطلوبة؛ لضمان طرح المقررات الدراسية على نحو متسق.
- تعديل التوصيفات الخاصة بجميع المقررات الدراسية؛ للتأكد من احتوائها على جميع المعلومات المطلوبة، وأن تكون قائمة الكتب الدراسية المدرجة للمقررات الأساسية حديثة، وتكفي لإلمام الطلبة بالمفاهيم الجديدة في مجال دراستهم.
- مراجعة توصيفات جميع المقررات الدراسية؛ للتأكد من أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لجميع المقررات الدراسية قابلة للقياس، وأنها تربط – بشكل ملائم – مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وموضوعات المقررات الدراسية.
- وضع خطة وتطبيقها؛ لضمان الاستخدام المناسب والفعال لمنصة التعلم الإلكتروني المتاحة في تقديم المقررات الدراسية للبرنامج.

1.11 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 يطبق البرنامج سياسة القبول العامة للجامعة والخاصة ببرامج البكالوريوس، والتي تنشر على موقعها الإلكتروني، وفي وثيقتها الخاصة بـ "لوائح الدراسة والامتحانات". ووفقًا لهذه السياسة؛ ينبغي للمتقدمين للالتحاق بالبرنامج أن يكونوا حاصلين على (70%) كحد أدنى في الثانوية العامة أو ما يعادلها، إلى جانب اجتيازهم اختبار القدرات واجتياز المقابلة الشخصية، وأن يكونوا متقنين للغة التي يُدَرَّسُ بها البرنامجُ. كما يشترط على الطلبة حضور برنامج تمهيدي لتحسين مهارات اللغة الإنجليزية لديهم، وذلك في حالة عدم حصولهم على مجموع عام يعادل (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو حصولهم على مجموع (90%)، أو أكثر في مقررات اللغة الإنجليزية في الثانوية العامة، أو اجتيازهم اختبار (**IELTS**) بمعدل (5.5)، أو اختبار (**TOEFL**) بمعدل (500)، أو نجاحهم في اختبار اللغة الإنجليزية الذي تنظمه الجامعة للإعفاء من البرنامج التمهيدي. في أي من الحالات المذكورة أعلاه، يُعْفَى الطلبة من الالتحاق بالبرنامج التمهيدي الذي تنظمه الجامعة، ويلتحقون مباشرة ببرنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها. ومن خلال المقابلات، تأكدت اللجنة من أنه ليس لدى البرنامج متطلبات خاصة للقبول مثل اجتياز أحد الاختبارات المعترف بها دوليًّا أو غير ذلك. كما تبين من تقرير التقييم الذاتي حاجة البرنامج إلى متطلبات خاصة للقبول به تطبق على مستواه. وتلاحظ اللجنة أنَّ هذه السياسة تسمح للطلبة الحاصلين على مجموع (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة الالتحاق بالبرنامج مباشرةً دون النظر إلى مستوى إتقانهم اللغة الإنجليزية، وترى اللجنة أنَّ هذه السياسة ليست ملائمة تمامًا لتلبية الغرض من البرنامج. فضلاً عن غياب الأدلة التي تشير إلى تعرض سياسة القبول الحالية للمقايسة المرجعية أو للتحديث؛ نتيجة للمراجعة الداخلية التي خضعت لها. ومن ثم، تقر لجنة المراجعة بتوفير سياسة للقبول ذات شروط مقبولة بشكل عام، ومنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة وعلى مستوى المؤسسة. وعلى الرغم من ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعدل من سياسة القبول لتشمل متطلبات القبول الخاصة ببرنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها، وأن يجري هذا التعديل

في ضوء مخرجات القبول الحالية، وبالمقارنة مع سياسات القبول في البرامج المماثلة (انظر الفقرة: 3.2)، ووفقًا لمستوى أداء الطلبة (انظر الفقرتين: 2.2 و3.9).

2.2 وفقًا لما ذكر سابقًا، يقبل الطلبة في البرنامج وفقًا لمتطلبات القبول العامة لجامعة البحرين، فضلاً عن وجود زيادة في أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج في الآونة الأخيرة. كما أن معظم الطلبة المقبولين في البرنامج من الإناث (83%)، و(91%) من الطلبة بحرينيين، كما توجد زيادة في نسبة الطلبة القادمين من دول عربية أخرى من (2.9%) إلى (5.5%). بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الطلبة الذين قُبِلُوا في البرنامج قبولاً مباشرًا (دون أخذ البرنامج التمهيدي) قد زاد خلال الثلاث سنوات الأخيرة من (47%) إلى أكثر من (56%). ووفقًا للبيانات الأولية التي قدمت للجنة المراجعة، فإن الملفات الشخصية للطلبة الذين قُبِلُوا في البرنامج تلبي معايير القبول الأساسية الخاصة بالجامعة. ووفقًا لما ذكر سابقًا، يوجد برنامج تمهيدي يركز على تطوير المهارات الأساسية في اللغة لدى الطلبة، كما أنهم يُكملون البرنامج التمهيدي خلال فصل دراسي واحد، أو قد يصل إلى سنة كاملة حسب نتائجهم في اختبار الإعفاء. غير أنَّ الارتفاع الملحوظ في معدل انسحابهم من البرنامج، ومعدل فصلهم يدل على أن هذه الإجراءات (المذكورة أعلاه)، إلى جانب متطلبات القبول الخاصة بالمؤسسة لا تكفي لرفع مستوى كفاءتهم في اللغة إلى المستوى الذي يمكنهم من الأداء المناسب في البرنامج. كما تلاحظ اللجنة عدم وجود آليات واضحة لاكتشاف أو تنفيذ تدابير أخرى، يمكن من خلالها متابعة تقدمهم الأكاديمي بالنسبة لما ورد في ملفاتهم الشخصية، كما يتضح في تقرير التقييم الذاتي والمقابلات. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تستكشف تدابير أخرى لمتابعة مستوى التقدم الأكاديمي لطلبة البرنامج بالنسبة لمستوى ملفاتهم الشخصية عند بداية قبولهم في البرنامج، وأنْ تتخذَ إجراءات استدراكية لإعداد الطلبة الذين ليس لديهم الاستعداد الكافي للالتحاق بالبرنامج؛ وذلك لضمان أن تكون الملفات الشخصية للطلبة المقبولين في البرنامج متوافقة مع أهدافه.

2.3 لدى برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها هيكل تنظيمي جيد لإدارة البرنامج وفقًا للوائح التنظيمية للجامعة؛ إذ يضطلع رئيس القسم بإدارة البرنامج، كما يُنَصُّ على مسئولياته بوضوح في دليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة. كما توجد لجان تابعة للقسم تشارك في إدارة البرنامج، وهي اللجان المسئولة عن (الجداول الدراسية، والمنهج الدراسي، وضمان

الجودة، والتوظيف، والبحث العلمي، والترقيات، وعقد المؤتمرات). بالإضافة إلى منسقي المقررات الدراسية المسئولين عن تنسيق التقييمات، ومنح الدرجات في المقررات المشتركة بين أكثر من قسم. كما تقترح اللجان التابعة للقسم القرارات الخاصة بالبرنامج أولًا، ثم ترفع إلى مجلس القسم للموافقة عليها، ومنه إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تأكدت اللجنة أن الهيكل التنظيمي لإدارة البرنامج يعد واضحًا وملائمًا لاحتياجاته، كما أنه ييسر من التواصل الفعال وعملية صنع واتخاذ القرار. وتقدر لجنة المراجعة أن لدى البرنامج هيكلاً تنظيميًّا ملائمًا ذي خطوط واضحة لإبلاغ المعلومات، وإصدار التقارير الخاصة بإدارته.

2.4 يعمل في القسم (36) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل، ويساهمون في تقديم برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ إذ يوجد في البرنامج (28) من الأساتذة المساعدين، و(6) أستاذة مشاركين، و(2) من المحاضرين، ولديهم جميعًا تخصصات متنوعة ومناسبة في مجال الأدب، واللغويات، والترجمة. كما يوجد (12) من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام جزئي، ويدرسون بعض المقررات التي تخدم أقسامًا أخرى. وتلاحظ اللجنة – من خلال المقابلات والأدلة المقدمة – أنَّ عبء العمل الأكاديمي المُكلف به الأعضاء الأكاديميون هو التدريس، بالإضافة إلى أنشطة أخرى مكلفين بها مثل البحث العلمي، وتقديم المشورة، والإشراف والعمل في اللجان. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن عبء العمل الأكاديمي المطلوب أسبوعيًّا من حملة الدكتوراه هو (12 ساعة معتمدة)، ومن حملة الماجستير (15 ساعة معتمدة). في حين ذكر بعض أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أنهم يقومون عادة بتدريس ساعات إضافية (3–6)؛ من أجل المقررات الخدمية؛ مما يؤثر أيضًا على الأنشطة الأخرى؛ نظرًا لارتفاع عبء العمل الأكاديمي. علاوة على ذلك، فإن نسبة الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس في البرنامج تستند إلى العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين بالبرنامج وهو (1319) طالبًا، وكانت هذه النسبة وقت الزيارة الميدانية (1:42)، وتلاحظ اللجنة – من خلال المقابلات والأدلة المقدمة – ارتفاع متوسط عدد الطلبة المكلف بالتدريس لهم عضوٌ واحد من أعضاء هيئة التدريس (يتراوح من 150 إلى 300 طالبٍ) وقد يصل في بعض الحالات إلى أكثر من ذلك. كما تبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وكذلك من خلال سيرهم الذاتية – أن الغالبية العظمى منهم لم يقوموا بنشر أي أبحاث لهم منذ آخر أربع أو خمس سنوات مضت. وعلى الرغم من أن عمادة البحث العلمي تقدم

حوافز للنشر العلمي (مِنَحٌ وحوافزُ ماليةٌ)، غير أن النتاج البحثي يتأثر سلبًا بارتفاع العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس. وتقر لجنة المراجعة بوجود تخصصات ملائمة لدى أعضاء هيئة التدريس تلبي احتياجات البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، فإن العبء الأكاديمي الفعلي لأعضاء هيئة التدريس يعد مرتفعًا إذا ما قُورن بالمعايير الدولية، وكذلك النسبة بين عدد الطلبة وعدد أعضاء هيئة التدريس؛ مما يؤثر سلبًا على نتاجهم البحثي، ومشاركتهم في المجتمع، وكذلك على فاعلية تقديم البرنامج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تبحث عن طرائق للتقليل من العبء الأكاديمي الذي يضطلع به أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، أو التقليل من عدد الطلبة المكلف كل عضو بالتدريس لهم؛ مما يمكنهم من تقديم البرنامج بكفاءة، ويوفر لهم الوقت اللازم لإجراء الأبحاث، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية.

2.5 توجد سياسة وإجراء لتعيين أعضاء هيئة التدريس منصوص عليهما في اللوائح الأكاديمية والإدارية للجامعة، وأيضًا في تقرير التقييم الذاتي. كما توجد لدى القسم لجنة مسئولة عن تعيين أعضاء هيئة التدريس، وترسل توصياتها – بناء على الأماكن الشاغرة – إلى مجلس القسم، ومنه إلى مجلس الكلية، ثم إلى إدارة الجامعة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة أن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس كان يتم عادة عند تجديد التعاقد فقط، ولكن حاليًا أصبح يتم بشكل سنوي لجميع أعضاء هيئة التدريس من خلال نظام إلكتروني. ويضم التقييم الحالي لأعضاء هيئة التدريس الذي عُدِّلَ، تقييم أدائهم السنوي من حيث مساهمتهم في تدريس البرنامج، والبحث العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع، وتطويرهم المهني. كما يقدم رئيس القسم المدخلات المطلوبة لجميع تقييمات أعضاء هيئة التدريس. فضلاً عن تقييمهم من قبل الطلبة عند نهاية كل فصل دراسي. وترى اللجنة أن الآليات المستخدمة في التقييم تتوافق مع سياسة الجامعة، ولكن لا يوجد ربط واضح بين تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس واحتياجاتهم من التطوير المهني (انظر الفقرة: 4.9). وقد أكد أعضاء هيئة التدريس، وكذلك أكدت الأدلة المقدمة على الالتزام بتطبيق هذه السياسات، وترى اللجنة – مع التقدير – ملاءمة المعايير والإجراءات الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم، وأنها تطبق تطبيقًا متسقًا. علاوة على ذلك، فإن معدل الاستبقاء في الفترة من 2013–2017، كان بنسبة (88%)، ويرجع ذلك إلى المرتبات والحوافز الجيدة، ولكن لوحظ أنه بينما يتوفر دليل إرشادي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بدوام جزئي، إلا أنه لا توجد تهيئة رسمية لأعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا، وكذلك لا يوجد استطلاع رأي لأعضاء هيئة التدريس الذين هم على وشك مغادرة

البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تتخذ مجموعة من الإجراءات الرسمية من أجل تهيئة الأعضاء المعينين حديثًا، وتقترح إجراء استطلاعات لأعضاء هيئة التدريس قبل مغادرتهم للبرنامج. ووفقًا "للائحة الترقية الأكاديمية" الخاصة بجامعة البحرين، فإن معايير الترقية تشمل (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، وذلك باتباع إجراءات واضحة ومعروفة من قبل هيئة التدريس. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أنَّ بعضهم عمل في القسم لسنوات طويلة دون أن يتقدم بطلب للترقية. كما أنه خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، لاحظت اللجنة وجود عوائق تحول دون تقدمهم للترقية، ومن هذه العوائق العبء التدريسي المرتفع الذي يؤثر سلبًا على نتاجهم البحثي. ومن ثمَّ، تحث لجنة المراجعة الكليةَ على أن تضمن توفير بيئة أكاديمية تدعم أعضاء هيئة التدريس في التقدم للترقية، وذلك بالتوافق مع سياسة الجامعة، وأهداف البرنامج (انظر الفقرة: 2.4).

2.6 يشير تقرير التقييم الذاتي أنه يوجد لدى جامعة البحرين نظام آمن لإدارة المعلومات يشمل (التسجيل، والإرشاد الأكاديمي، والجداول، وتسجيل الطلبة، والموارد البشرية، واستطلاعات الرأي). كما يمكن لرئيس القسم استخدام هذا النظام في اتخاذ القرارات بشأن الجداول؛ بناءً على أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج، وإجراء تقييم لأداء الموظفين، والدخول إلى ملفات الطلبة الشخصية، وملفات أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، فضلاً عن اعتماد الدرجات التي يرفعها إليه أعضاء هيئة التدريس. ويسهل هذا النظام عملية متابعة الطلبة، وتقديم الإرشاد الأكاديمي لهم. كما يمكن للطلبة – من خلاله – التسجيل في المقررات أو تأجيلها، ودفع رسوم التسجيل عبر الإنترنت. وقد أكدت المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس أن العناصر المتاحة من نظام إدارة المعلومات لديها إمكانيات جيدة يمكن الاسترشاد بها في عملية صنع واتخاذ القرارات من قبل القسم، ورئيس القسم، والمستشارين، والموظفين، والطلبة. وتقدر لجنة المراجعة إتاحة استخدام عناصر نظام إدارة المعلومات، وإمكانياته في دعم البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه يمكن لنظام إدارة المعلومات تقديم المزيد من التقارير والإحصاءات عن الطلبة – من خلال نظام التسجيل – بشكل أكثر تفصيلاً وتنظيمًا؛ إذ إنَّ الحصول على تلك المعلومات يمكن أنْ يعزز من عملية صنع واتخاذ القرار في البرنامج (كما يتضح من تقرير التقييم الذاتي). وعليه، تنصح لجنة المراجعة الكليةَ أن تستفيد استفادةً أكبر من نظام إدارة المعلومات؛ من أجل صنع واتخاذ قرارات أكثر استنارةً بشأن البرنامج.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسة ومجموعة من الإجراءات لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وضمان دقة النتائج، والتي من خلالها يمكن لمركز تقنية المعلومات تنفيذ هذه السياسات والإجراءات بطريقة صارمة، وأنْ تتعامل عمادة القبول والتسجيل مع سجلات الطلبة. كما أن هناك مستويات عدة من الصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى تلك البيانات، وتطبق تلك الصلاحيات من خلال كلمات السر التي ينبغي على المستخدمين تغييرها تغييرًا منتظمًا كل فترة. كما أنَّ جميع المعلومات مدعومة من قبل مركز تقنية المعلومات، ووفقًا لسياسة وإجراءات النسخ الاحتياطي والاسترداد، وتحفظ النسخ الاحتياطية داخل الحرم الجامعي وخارجه. كما أن هناك نظامًا لتتبع جميع العمليات التي تسجل الموافقة على الدرجات أو على تغييرها؛ إذ يقوم أعضاء هيئة التدريس بإدخال الدرجات إلكترونيًّا، وإرسالها إلى رئيس القسم ليطلع عليها، ومن ثمَّ يبدي موافقته بخصوصها. وأثناء الزيارة الميدانية، تأكدت اللجنة من أنَّ هذه الإجراءات تطبق تطبيقًا متسقًا وفعالاً. وتقدر لجنة المراجعة أنه يجري تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة؛ لضمان أمن وسلامة السجلات الإلكترونية، ودقة النتائج.

2.8 وفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، ومما تأكد من خلال الجولة التفقدية التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، يوجد عدد من قاعات المحاضرات مخصصة للبرنامج، ومجهزة كل منها بجهاز لعرض البيانات ومتصل بالإنترنت، فضلاً عن جهاز كمبيوتر وسبورة بيضاء. كما توجد أيضًا مختبرات مجهزة على نحو جيد، ويخصص أحدها لضعاف البصر. فضلاً عن مختبر للقراءة، ومختبر للترجمة التفاعلية كذلك. وهناك أيضًا غرفة المصادر الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، والتي يتاح للطلبة الاستفادة منها. وكذلك خدمة الـ (Wi-Fi)، وخدمة البريد الإلكتروني المتاحة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وكل عضو من أعضاء هيئة التدريس لديه مكتب منفصل، ومجهز تجهيزًا مناسبًا، حتى يمكنه مقابلة الطلبة فيه، والتحدث معهم. وترى اللجنة أن المرافق المتاحة، والتي اطلعت عليها أثناء الزيارة الميدانية، مناسبة لاحتياجات البرنامج واحتياجات الطلبة. غير أن بعضَ هذه المختبرات لديها أجهزة حاسوب قديمة جدًّا وتحتاج إلى تحديث. علاوة على ذلك، فإنَّ المكتبة الرئيسة في الجامعة مجهزة بالمصادر المادية، والمراجع التي تلبي احتياجات البرنامج، فضلاً عن وجود أماكن كثيرة بداخلها تخصص للمذاكرة. وتوجد قاعات مخصصة للمذاكرة داخل المكتبة، حيث يمكن للطلبة الاجتماع فيها، والتحدث في شئونهم الأكاديمية. كما توجد مكتبة رقمية تسمح بالوصول إلى (150,000) كتاب إلكتروني. ويمكن للطلبة الوصول إلى هذه المصادر سواء داخل

الحرم الجامعي أو خارجه. كما توجد لدى المكتبة مرافق مناسبة، وتلبي المعايير الوطنية والدولية في هذا النطاق. وقد أشاد الطلبة بمرافق المكتبة، وبالمكتبة الرقمية التي يمكنهم الوصول إليها من أي مكان داخل الحرم الجامعي وخارجه. وتوجد لدى الجامعة قاعات واسعة، وصالات عرض ضخمة؛ لتقديم المحاضرات التي تضم أعدادًا كبيرة من الطلبة. علاوة على ذلك، فإنه يسمح لأعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم اللغة الإنجليزية وآدابها الدخول إلى المرافق الخاصة بمركز التعلم الإلكتروني، ومركز البحرين للإعلام، ومركز "National Geographic Centre" لتعلم اللغة الإنجليزية. وأثناء المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يشعرون بالرضا عن المكتبة ومرافقها، وعن المختبرات المتاحة في البرنامج. وتقدر اللجنة توفير المرافق والمصادر المناسبة للبرنامج، إضافة إلى وجود مكتبة مجهزة تجهيزًا جيدًا.

2.9 توجد إجراءات لإصدار تقارير – على مستوى القسم، والكلية، والجامعة – لمتابعة استخدام عدد من الخدمات. ويحتفظ القسم بسجلٍّ لتسجيل جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يستخدمون مرافق التعلم الإلكتروني، كما يصدر مركز التعلم الإلكتروني تقارير لمتابعة استخدام المرافق تشير إلى الاستخدام المعتدل لمنصتي التعلم الإلكتروني (Blackboard و Moodle) في عملية التدريس. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنَّ البرنامج لا يستخدم منصتي التعلم الإلكتروني المتاحتين استخدامًا فعالاً، وتحث اللجنة الكليةَ على أن تتأكد من أن مقررات البرنامج تحقق استفادة أكبر من خلال استخدام أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني المتاحة، وأن تستفيد من الدعم المقدم من قبل مركز التعلم الإلكتروني (انظر الفقرة: 1.7). وتحتفظ المكتبة الرئيسة في الجامعة بسجلٍّ يضم احتياجاتها من المصادر، فضلاً عما استعاره أعضاء هيئة التدريس والطلبة من مراجع ومصادر علمية. وأثناء الجولة التفقدية للجنة خلال الزيارة الميدانية، لاحظت أن نظام الاستعارة المستخدم في متابعة معدل استعارة الطلبة من مختبرات القراءة هو نظام تقليدي؛ إذ يجري التسجيل فيه يدويًّا، كما أنَّ الجداول الدراسية تعلق على أبواب قاعات المحاضرات والمختبرات المستخدمة من قبل البرنامج. وتقر لجنة المراجعة بتوفير أنظمة التتبع التي يمكنها أن تصدر تقارير مناسبة عن استخدام المرافق، وعلى الرغم من ذلك، لا توجد أدلة لإثبات أن المعلومات التي تقدمها تقارير التتبع يجري الاسترشاد بها في اتخاذ وصنع القرارات. وعليه، توصي اللجنة الكليةَ على أن تستفيد استفادةً أكبر من المعلومات التي تحصل عليها من تقارير التتبع، وأنْ تسترشد بها في عملية صنع واتخاذ القرار داخل البرنامج.

2.10 خلال الزيارة الميدانية، لاحظت اللجنة تقديم دعمٍ مناسب للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو أجهزة الحاسوب المتوفرة، أو الدعم البشري الذي يقدمه فنيو المختبرات، أو الموظفون المختصون في المكتبة. كما تعقد المكتبة الرئيسة لقاءات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة عن كيفية الاستفادة من مرافقها. وتوجد فيها قاعة محاضرات مخصصة لهذا الغرض. كما يوجد لديها مرافق وموظفون لتقديم الدعم للطلبة؛ لمساعدتهم في إنجاز مهامهم الأكاديمية. وقد أعرب الطلبةُ الذين جرت مقابلتهم عن رضاهم تجاه الدعم المقدم لهم من قبل موظفيها. وكذلك يوفر مركز زين للتدريب والاستشارة من خلال منصة الـ "Blackboard" التي تستخدم لتزويد الطلبة بالمواد الدراسية مثل (مفردات المنهج الدراسي، وشرائح تعليمية، والاختبارات السابقة، والواجبات الدراسية، والدرجات). وقد أكد الطلبة خلال المقابلات استفادتهم من استخدام أعضاء هيئة التدريس منصة الـ "Blackboard" في تدريسهم للمقررات. ويتمُّ دعم مختبرات الحاسوب في القسم بأحد الفنيين المسئولين عن تشغيل الأجهزة وصيانتها. كما يوجد مختبر مجهز تجهيزًا خاصًّا للطلبة الضعاف البصر، ومختبرات ذكية لتعليم النطق، وكيفية المخاطبة، إضافة إلى وجود فنيين مؤهلين لتقديم الدعم داخل هذه المختبرات. بالإضافة إلى ذلك، وكما أكد أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين تمت مقابلتهم، توجد خدمات تقديم الاستشارات والتوجيه التي تركز على الاستشارات الخاصة بالوظائف، والروتين الدراسي، والمشكلات السلوكية. وتقدر اللجنة توفير المرافق التي تقدم الدعم الشامل للطلبة وتوجيههم، وهو ما يشعر الطلبة بقيمته.

2.11 تنظم عمادة شئون الطلبة سنويًّا يومًا تعريفيًّا للطلبة الجدد، يجري خلاله تعريف الطلبة بالبرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة. ويجري تعريفهم أيضًا بلوائح الجامعة، ومرافقها، والفعاليات والأنشطة الخاصة بالطلبة. كما يوزع كتيبهم الإرشادي الذي يشتمل على وصف مفصل للمرافق المتاحة، والإطار الشامل للوائح الأكاديمية في الجامعة. فضلاً عن ذلك، تجري كلية الآداب يومًا تعريفيًّا آخر للطلبة الجدد؛ ليلتقوا خلاله بالعميد ورؤساء الأقسام. ويقدم خلاله رئيس القسم نبذة مختصرة عن القسم، كما يتم تزويدهم بدليل إرشادي عن مقررات البرنامج، وتوزيع الجدد على مرشديهم الأكاديميين. وقد أعرب الطلبة الذين تمت مقابلتهم عن رضاهم تجاه اليوم التعريفي، كما أشاروا إلى أن الأيام التعريفية لا تُعادُ مرة أخرى؛ من أجل الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضورها، كما أنه لا يتم رصد حضورهم. وتوزع استبيانات على من يحضرونه؛ لقياس مدى فاعليته، إلا أنه لم تقدم أي أدلة تشير إلى استخدام نتائج هذه الاستبيانات في تطويره. وتقدر لجنة المراجعة قيام

الكلية والجامعة بتنظيم يوم تعريفي؛ من أجل الطلبة المقبولين حديثًا في البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، تقترح لجنة المراجعة أن تتابع الجامعة حضور الطلبة إيَّاه، سواء الطلبة الجدد أو المنقولين، والبحث عن سبل جديدة لإعادة تنظيم يوم تعريفي آخر؛ حتى يستفيد الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضوره، واستخدام نتائج الاستبيانات الخاصة بقياس مدى فاعليته؛ للاسترشاد بها في إدخال تحسينات على البرنامج التعريفي وأنشطته.

2.12 لدى جامعة البحرين سياسة للإرشاد الأكاديمي؛ إذ يخصص لكل طالب مرشد أكاديمي خاص به، مسئول عن متابعة تقدمه الأكاديمي، وتقديم الدعم اللازم له. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن أعضاء هيئة التدريس في البرنامج يعتمدون على نظام الإرشاد الأكاديمي الإلكتروني؛ لرصد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وتحديدهم، وهم الطلبة الحاصلون على معدل تراكمي أقل من (2.0). كما يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة باللوائح الأكاديمية من خلال الكتيب الإرشادي للطلبة، أو على موقع الجامعة الإلكتروني. وخلال الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أنه بمجرد تحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي فإنه لا يسمح لهم بالتسجيل الإلكتروني في أي مقرر دون الرجوع إلى مرشديهم الأكاديميين، الذين يقدمون لهم النصيحة بشأن تنظيم جدولهم الدراسي، واختيار المقررات الملائمة لهم؛ من أجل رفع معدلاتهم التراكمية إلى أكثر من (2.0)، ومن ثمَّ تجنب الفصل. وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال مقابلات الطلبة، لاحظت اللجنة أنه لا توجد متابعة منتظمة، أو رصد للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. كما أظهرت نتائج استطلاعات الرأي الخاصة بقياس رضا الطلبة وجود مستوى عام من الرضا تجاه الإرشاد الأكاديمي المقدم لهم، إلا أن معظم الطلبة الذين تمت مقابلتهم قد أشاروا خلال الزيارة الميدانية إلى أنهم لا يقومون بزيارة مرشديهم زيارات منتظمة. كما تلاحظ اللجنة ارتفاع عدد الطلبة المخصصين لبعض المرشدين الأكاديميين. وتقر لجنة المراجعة بالإجراء الإلكتروني المتخذ؛ لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديم بعض التوجيهات لهم. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه من الضروري تحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي قبل أن تصل معدلاتهم التراكمية إلى أقل من (2.0)؛ وذلك من أجل مساعدتهم في تجنب وضعهم تحت المراقبة الأكاديمية، أو تعرضهم للفصل من البرنامج. ومن ثم، وفي ضوء ما سبق، ونظرًا لارتفاع معدلات الفصل من البرنامج (انظر الفقرتين: 2.2 و3.9)، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إيجاد طرائق لتقديم إرشاد أكاديمي أكثر فاعلية لجميع الطلبة، واستخدام الإرشاد الأكاديمي

الاستباقي للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لاكتشاف مستواهم في وقت مبكر، فضلاً عن متابعتهم متابعة منتظمة؛ لضمان أنهم في وضع أكاديمي جيد.

2.13 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقدم الجامعة فرصًا متنوعة من التعلم غير الرسمي لطلبة البرنامج، وبصفة خاصة الفرص المقدمة لهم من قبل مركز تعليم اللغة الإنجليزية، ومركز National Geographic Centre، فضلاً عن الأنشطة التي يقدمها القسم خارج إطار المنهج الدراسي للبرنامج. ويشارك الطلبة في هذه الأنشطة "اللاصفية" التي تقدم تحت رعاية القسم، ومنها (مهرجان الدراما السنوي، ومسابقة تقديم العروض التوضيحية الشفهية في الكلية، ومسابقة كتابة الشعر). والطلبة الذين يعانون من ضعف أكاديمي معين؛ يمكن مساعدتهم من خلال برنامج "تعليم النظراء"، الذي تنظمه الخدمات الطلابية. بالإضافة إلى ذلك، تنظم عمادة شئون الطلبة – في بعض الأحيان – ندوات ومؤتمرات لجميع الطلبة. وينظم مركز زين للتعلم الإلكتروني مؤتمرًا سنويًّا يدعو إليه الطلبة، ويشجعهم على حضوره. وقد أعرب الطلبة عن رضاهم تجاه فرص التعلم المقدمة لهم خارج المنهج الدراسي، وأكدوا على إتاحة المشاركة لهم في هذه الفرص. ومن ثمَّ، تقدر لجنة المراجعة توفير الفرص لطلبة البرنامج؛ للمشاركة في الأنشطة اللاصفية؛ من أجل تعزيز خبرتهم التعليمية ومعارفهم.

2.14 في معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود هيكل تنظيمي واضح، وخطوط واضحة لإصدار التقارير، وإبلاغ المعلومات المتعلقة بإدارة البرنامج للأطراف ذات العلاقة.
- المعايير والإجراءات المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتقييم أدائهم ملائمة، وتطبق تطبيقًا متسقًا.
- وجود نظام لإدارة المعلومات يضم عناصر متنوعة لديها إمكانيات لدعم البرنامج.
- وجود سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات المتعلمين ودقة النتائج.
- وجود مصادر ومرافق مناسبة للبرنامج تضم مكتبة مجهزة تجهيزًا جيدًا.
- توفير دعم شامل من المرافق والتوجيهات التي يحتاجها الطلبة، ويقدرون قيمتها.

- تنظيم الجامعة والكلية ليوم تعريفي، يتمُّ من خلاله تعريف الطلبة الجدد بمتطلبات البرنامج، واللوائح التنظيمية للجامعة.
- توفير العديد من فرص التعلم خارج إطار المنهج الدراسي؛ ليشارك فيها طلبة البرنامج؛ من أجل تعزيز خبراتهم ومعارفهم.

2.15 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل سياسة القبول؛ لتشمل متطلبات القبول الخاصة ببرنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها، وأن يتمَّ هذا التعديل في ضوء مخرجات القبول الحالية، وبالمقارنة مع سياسات القبول في البرامج المماثلة، ووفقًا لمستوى أداء الطلبة.
- اكتشاف طرائق لمتابعة مستوى التقدم الأكاديمي لطلبة البرنامج بالنسبة لمستوى ملفاتهم الشخصية عند بداية قبولهم في البرنامج، وأن تتخذ إجراءات استدراكية لإعداد الطلبة الذين ليس لديهم الاستعداد الكافي للالتحاق بالبرنامج؛ وذلك لضمان أن تكون الملفات الشخصية للطلبة المقبولين في البرنامج متوافقة مع أهداف البرنامج.
- البحث عن طرائق للتقليل من العبء الأكاديمي الذي يضطلع به أعضاء هيئة التدريس في البرنامج؛ مما يمكنهم من تقديم البرنامج بكفاءة، ويوفر لهم الوقت اللازم لإجراء الأبحاث، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية.
- الاستفادة بشكل أكبر من المعلومات التي تحصل عليها من تقارير التتبع، وأنْ تسترشد بها في عملية صنع واتخاذ القرار داخل البرنامج.
- تنفيذ إجراءات منهجية ورسمية لتهيئة أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا.
- إيجاد طرائق لتقديم إرشاد أكاديمي أكثر فاعلية لجميع الطلبة، واستخدام الإرشاد الأكاديمي الاستباقي للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لاكتشاف مستواهم في وقت مبكر، فضلاً عن متابعتهم بانتظام؛ لضمان أنهم في وضع أكاديمي جيد.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تحدد الجامعةُ توصيفات الخريجين المتوقع تحقيقها بالنسبة لهم جميعًا، وذلك على النحو المشار إليه في مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، التي تضم: التواصل الفعال، والكفاءة التقنية، والتفكير النقدي، والمعرفة والمهارات، والمسئولية، والنزاهة، والتعليم مدى الحياة. ولضمان تحقيق خريجي البرنامج تلك التوصيفات، يبين تقرير التقييم الذاتي كيفية ربط كل من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية بمخرجات التعلم المطلوبة للجامعة. غير أنَّ عملية الربط هذه تحتاج إلى تعديل؛ نظرًا للحالات العديدة التي جرى فيها الربط بشكل غير صحيح. فعلى سبيل المثال، الهدف الأول من الأهداف التعليمية للبرنامج "التواصل بشكل فعال شفهيًّا وتحريريًّا داخل بيئات أكاديمية ومهنية متنوعة" يتمُّ ربطه بالمخرج الثالث من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة "مهارات ومعارف التفكير النقدي: امتلاك قاعدة معرفية في المجالات العامة للتعليم، فهم وتطبيق التفكير النقدي والإبداعي، والمعارف والمهارات الخاصة في دراسة أحد التخصصات الرئيسة أو البرامج المهنية"؛ على الرغم من أنَّ هذا الهدف التعليمي للبرنامج ينبغي أن يتمَّ ربطه بالمخرج الأول من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، والذي ينص على: التواصل الفعال (شفهيًّا وتحريريًّا) بطريقة واضحة ومنظمة تنظيمًا جيدًا؛ من أجل نقل الأفكار إلى الجهات المعنية في مختلف المجالات الأكاديمية والمهنية. وكمثال على خلل عملية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، فإن المخرج (1) من مخرجات البرنامج الذي ينص على "الاطلاع على المعارف واستيعاب المفاهيم النظرية، والعمليات، والممارسات، والخصائص، والمبادئ المتعلقة باللغة، والأدب، واللسانيات" الذي يتمُّ ربطه بالمخرج (4) من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة الذي ينص على "المهارات المعلوماتية، وإثبات القدرة على تطبيق المهارات البحثية بشكل فعال؛ لتحديد، واسترجاع، وتقييم المعلومات، واستخدامها في إطار أخلاقي". في حين أنه من الأفضل أن يتمَّ ربطه بالمخرج (3) من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة الذي يتعلق بـ "مهارات ومعارف التفكير النقدي". وترى لجنة المراجعة أنه من الصعب للغاية قياس مدى تحقيق مواصفات الخريجين إذا لم يتمَّ ربط المخرجات ربطًا ملائمًا. كما تلاحظ اللجنة الجهد المبذول من قبل القائمين على البرنامج؛

من أجل التأكد من صحة التقييم، وذلك من خلال تشكيل استمارات لتقييم المقررات، إلا أنَّه لا يوجد دليل مباشر على أنَّ قياس مدى إنجاز توصيفات الخريجين، أو مخرجات البرنامج يتمُّ على نحو مناسب ومتسق؛ نظرًا لمشكلات الربط بين المخرجات (المشار إليها سابقًا في هذه الفقرة)، فضلاً عن غياب القياس الفعال لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وعدم صياغتها بطريقة واضحة أو قابلة للقياس، إلى جانب ربط التقييمات بها بطريقة غير متسقة (انظر الفقرتين: 1.5 و3.5). ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل ربط كل من الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له مع مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، وأن تضمن استخدام البرنامج لتقييمات موثوقة، وأنَّ قياس مدى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج يتمُّ بطريقة ملائمة.

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة للمقايسة المرجعية، أُعْتُمِدَتْ في العام 2015، والغرض منها هو "التأكد منْ أن أداء الجامعة يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية". ولمحاذاة المعايير الأكاديمية، ينصُّ تقرير التقييم الذاتي على أن المحددات الوصفية لمستوى الإطار الوطني للمؤهلات تُستخدمُ؛ للتأكد من أن كلَّ مقرر من المقررات الدراسية، وبالتالي البرنامج بشكل عام، يقع في المستوى المطلوب نفسه من حيث المعارف، والمهارات. ويشير تقرير التقييم الذاتي أيضًا إلى أنَّ مجال الدراسة الخاص بالبرنامج ومحتواه قد خضعا للمقايسة المرجعية إزاء التعريف الخاص بمواصفات برنامج بكالوريوس الآداب، الذي وضعته الوكالة البريطانية لضمان الجودة، والمنصوص عليه في قانون جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة (2015)، وهو ما تراه اللجنة "ملائمًا". كما يوضح تقرير التقييم الذاتي أنه قد تمت مقايسة مرجعية لأهداف البرنامج التعليمية، ومخرجاته، ومقرراته إزاء برامج أخرى على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن الكلية لم تقدم إلى اللجنة أدلة تشير إلى كيفية توافق توصيفات الخريجين مع التعريف الخاص بمواصفات برنامج بكالوريوس الآداب الذي وضعته الوكالة البريطانية لضمان الجودة، وكيفية إدارة عملية المقايسة المرجعية، أو الاستفادة منها. وأثناء المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس أن جميع أنشطة المقايسة المرجعية تتمُّ إلى الآن بشكل غير رسمي، وأنَّ الغرض الأساسي منها هو تبرير طريقة تشكيل البرنامج. وتقر لجنة المراجعة بالجهود المبذولة من قبل القائمين على البرنامج في إجراء مقايسة مرجعية بصفة غير رسمية لبعض جوانبه؛ للتحقق من محاذاة معاييره الأكاديمية. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ الإجراءات التي تنص عليها سياسة المقايسة المرجعية الرسمية الخاصة بجامعة البحرين لا يُلْتَزَمُ بها، كما ترى أن

المقايسة المرجعية لا ينبغي أن تقتصر على الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة، والمقررات الدراسية المطروحة فقط، وإنما ينبغي أن تشمل جوانب أخرى مثل التقييمات، ومتطلبات القبول، وإنجازات الخريجين. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء مقايسة مرجعية رسمية شاملة لجميع جوانب البرنامج؛ بالاستناد إلى سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالجامعة.

3.3 لدى الجامعة سياسة وإجراءات للتقييم ملائمة (على نحو ما ذكر سابقًا في الفقرة: 1.8)، وقد تبين – من خلال المقابلات، وملفات المقررات الدراسية المقدمة أثناء الزيارة الميدانية – أن البرنامج يتبع إجراءات التظلم وتوصيفات المقررات الدراسية التي تضم معلومات مناسبة عن المقررات الدراسية، وخطة التقييم، وتقدم إلى طلبة البرنامج خلال الأسبوع الأول من الفصل الدراسي. وتقدر اللجنة أنَّ سياسات وإجراءات التقييم تُبَلَّغُ إليهم جيدًا، وهي متاحة للطلبة لمطالعتها، وأن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون أدوات التقييم والمخططات الخاصة بتوزيع الدرجات، والتي ترد ضمن توصيفات المقرر الدراسي، ولضمان عدالة التقييم، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ رئيس القسم يراجع الدرجات فيما يتعلق بمتوسطها الكلي، ومعدل الرسوب، وما إذا كانت الدرجات تتطابق بشكل عام مع منحناها الطبيعي الذي يكون فيه معظم الطلبة حاصلين على درجة (C)، أو ما يقاربها من الدرجات أم لا. وتتم هذه المراجعة قبل السماح للطلبة بالاطلاع على درجاتهم. علاوة على ذلك، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنه لا توجد إجراءات متبعة فيما يتعلق بتدقيق المقررات الدراسية التي تطرح في قسم واحد. وقد اتَّضح من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنهم مسئولون بشكل أساسي عن التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات التقييم، باستثناء المقررات الدراسية المشتركة بين أكثر من شعبة؛ إذ يضع الامتحان منسق المقرر، وبالتعاون مع أساتذة آخرين من الشعب مختلفة. كذلك لدى جامعة البحرين سياسة واضحة للانتحال الأكاديمي، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية بالإجراءات القائمة والمرتبطة بها، في حين أنه لا يوجد دليل يؤكد أن هذه السياسة مطبقة تطبيقًا متسقًا وفعالاً، وأن أعمال الطلبة المقدمة خالية من الانتحال الأكاديمي. كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم القدرة على شرح كيفية تعاملهم مع حالات الانتحال الأكاديمي التي اكتشفوها، بناء على سياسة الجامعة المتعلقة بهذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ التدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم وأعمال الطلبة – التي خضعت للتقييم – لا يطبق في هذا البرنامج (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6)، فضلاً عن غياب الأدلة التي تشير إلى وجود مراجعة منتظمة لسياسات

وإجراءات التقييم؛ للتأكد من ملاءمتها لاحتياجات البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق نظام رسمي ذي خطوط واضحة للمسئولية؛ لضمان أنَّ البرنامج يطبق جميع جوانب سياسة التقييم الخاصة بالجامعة، والتي تشمل تلك الإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي للتقييم، وكيفية التعامل مع الانتحال الأكاديمي.

3.4 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، توجد آليات مثل توصيفات المقرر الدراسي، واستمارات تقييم المقرر التي يتبناها البرنامج؛ لضمان تحقيق المواءمة بين التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة، والتأكد من تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين، في حين لا توجد أدلة تشير إلى الربط بشكل ملائم بين تقييمات المقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، أو تشير إلى قياس المخرجات قياسًا مناسبًا. فعلى سبيل المثال، بعض العينات من ملفات المقررات الدراسية يتمُّ فيها ربط التقييمات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلاً من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات (كما ذكر سابقًا في الفقرة: 1.3)، كما أُدْرِجَ – ضمن مفردات المقرر:(ENGL 350) الدراسية – أنَّ المحاضرات وورش الكتابة تستخدم كتقييمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات تُرْصَدُ لها الدرجاتُ نفسُها داخل خانات النتائج، في حين أنَّ جميع التقييمات المدرجة في استمارة تقييم المقرر ليس لها علاقة بمخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، وذلك كما في مقرر: (ENGL 250). فضلاً عن ذلك، توجد تناقضات بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي يتمُّ ربطها بها، ضمن مفردات المقررين الدراسيين: (ENGL 350 ENGL-405). ومن المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والعينات التي رُوجعت من استمارات التقييم الخاصة بالمقررات الدراسية، توصلت اللجنة إلى أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات لا تقاس دائمًا بشكل منفصل لكل مقرر على حدة. هذا إلى جانب عدم دقة ربط التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وكذلك بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ مما يجعل من الصعب التأكد ما إذا كانت المعايير الأكاديمية مضمونة التحقق أم لا. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء مراجعة شاملة، وتعديل على عملية الربط بين تقييمات المقرر الدراسي ومخرجات تعلمه المطلوبة، أو مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين. كما تحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على أن تبحث عن طرائق لاكتشاف أوجه الخلل في عملية الربط من خلال الفحص الداخلي والخارجي لأدوات التقييم، ولأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6).

3.5 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة؛ تشمل متطلبات التدقيق الداخلي (القبلي والبعدي) للتقييمات. وينصُّ الدليلُ الإرشادي الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة على أنَّ مبادئ "عمليات التدقيق الداخلي" في جامعة البحرين تهدف إلى التأكد من أن جميع التقييمات يتمُّ تطبيقها على نحو متسق. وتلاحظ اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، ومن الأدلة المقدمة – أن المقررات الدراسية المشتركة بين أكثر من قسم يتمُّ التشاور بشأنها، كما توضع لها امتحانات مشتركة سواء في منتصف الفصل الدراسي أو في نهايته. وتشير الأدلة إلى وجود حالات تصحح فيها أوراق إجابات الطلبة بشكل جماعي، ويتم فيها مراجعة الدرجات؛ لضمان توافقها مع منحنى التوزيع الطبيعي للدرجات، في حين ذكر تقرير التقييم الذاتي أنه لا تتبع أي إجراءات بشأن تدقيق الامتحانات في حالة المقررات التي تدرس من خلال شعبة واحدة. ومن ثم، فإنه لا يوجد دليل يشير إلى تطبيق البرنامج لنظام رسمي للتدقيق الداخلي؛ من أجل إعداد أدوات التقييم، أو إعطاء درجات لأعمال الطلبة. ولهذا، توصي لجنة المراجعة بأنَّه ينبغي على الكلية أن تطبق نظامًا للاعتدال الداخلي الرسمي وفقًا لسياسات وإجراءات الجامعة، وأنْ تضعَ آليات لقياس مدى فاعلية التدقيق الداخلي، وضمان عدالته وصرامته.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة للتدقيق والامتحانات، وتقييم الطلبة تغطي متطلبات التدقيق الخارجي للتقييمات. علاوة على ذلك، فإنَّ الدليل الإرشادي لمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة ينص على أن "التغذية الراجعة من التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات ونتائجه يدعمان التطويرَ المستمر للممارسات الجيدة"، وتنص أيضًا على أن "التدقيق الخارجي للتقييمات يجب أن يطبق على تلك البرامج التي لا تخضع لأي دورة من دورات المراجعة الخاصة بالاعتماد"، كما هي الحال في هذا البرنامج. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، "فإنَّ ممارسةَ التدقيق الخارجي لم يعتمدها القسم"، وأنَّ "هذا النظام غير معمول به في برامج البكالوريوس في جامعة البحرين". ونظرًا لما توصلت إليه لجنة المراجعة من عدم وجود أدلة على نظام التدقيق الخارجي، فإنها توصي بأنه ينبغي على الكلية أن تطبق نظام التدقيق الخارجي على أدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، وعلى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، وفقًا لإجراءات الجامعة في هذا الشأن، وأن تقيس مدى فاعلية هذا النظام.

3.7 فحصت لجنة المراجعة عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، ووجدت أن أدوات التقييم المستخدمة في مقررات الأدب واللغويات ملائمة بشكل عام لبرامج بكالوريوس في الآداب المماثلة

على مستوى المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا توجد أدلة تشير إلى وجود تضخم كبير في منح الدرجات يتجاوز الحد، كما توجد في البرنامج تقييمات متنوعة تضم عناصر التفكير النقدي، وكذلك فإنَّ مستوى إنجاز طلبة البرنامج يعد مقبولا. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقييمات الخاصة بالمقررات التي تركز على تطوير اللغة، ومهارات الكتابة لدى الطلبة تعد دون المستوى المتوقع بالنسبة لبرامج البكالوريوس المماثلة (كما نوقش سابقًا في المؤشر الأول). فعلى سبيل المثال، المستوى المطلوب لكتابة مقال في مقرري: (ENGL 250 ENGL-350) هو أقل من المستوى المتوقع. وعلى الرغم من تنوع أدوات التقييم المستخدمة بشكل عام، والتي تضم (عروض توضيحية، وتقارير، وامتحانات)؛ إذ يتمُّ من خلالها تقييم كل من المعرفة النظرية والممارسات العملية، إلا أن بعض المقررات الدراسية تفتقر إلى مثل هذا التنوع في التقييمات؛ إذ تركز معظم التقييمات فيها على الامتحانات التحريرية مع إعطائها أوزان مرتفعة جدًّا بالنسبة للدرجة النهائية (مثلًا في مقرر: ENGL 340) فإن (90%) من التقييم يعتمد على الامتحانات التحريرية). وهناك الكثير من الحالات التي تكون فيها التعليمات الخاصة بتوزيع الدرجات إما غير متاحة مثل مقرري: (ENGL ENGL-348 412)، أو غير واضحة مثل مقررات: (ENGL 250 ENGL- ENGL-350 412). إلى جانب عدم وجود أدلة على إجراء تدقيق للتقييمات التي تمَّ تصحيحها بالنسبة للمقررات المشتركة بين أكثر من شعبة. وفي ضوء ما سبق، تنصح لجنة المراجعة الكلية برفع مستوى الإنجازات المتوقع تحقيقها من المقررات التي تهتم بتطوير اللغة ومهارات الكتابة، وضمان التنوع في التقييمات المستخدمة في جميع المقررات، والتأكد من ملاءمة التعليمات المستخدمة والاستفادة منها.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ البرنامج يستخدم اثنين من الطرائق الرئيسة في تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج: طريقة مباشرة باستخدام استمارة تقييم المقررات لقياس مخرجات البرنامج، من خلال قياس مدى تحقق مخرجات المقررات الدراسية المرتبطة بها، وطريقة غير مباشرة باستخدام استطلاعات رأي الخريجين والطلبة الذين هم على وشك التخرج. وقد تتبع البرنامج استطلاعات رأي الخريجين على مدار الثلاث سنوات الماضية، وفي العام 2017، أكدت استطلاعات رأي الخريجين أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد تحققت، وهو ما أكدته درجة رضا كل من الطلبة – الذين هم على وشك التخرج – والخريجين تجاه البرنامج. بيد أنَّ الإحصاءات الخاصة بنتائج استطلاعات رأي الطلبة – الذين هم على وشك التخرج – لا تعكس هذا الرضا.

علاوة على ذلك، ومن خلال جلسات المقابلات، علمت اللجنة أن استطلاعات الرأي الخاصة بالخريجين وأرباب الأعمال لم تتمَّ بشكل منهجي، فضلاً عن انخفاض معدل الاستجابة لها. وكما ذكر سابقًا، فإنه نظرًا لعدم قابلية بعض مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية للقياس، فضلاً عن عدم التوافق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وكذلك قياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل غير منفصل، كل هذه العوامل كانت سببًا في صعوبة قياس مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية بشكل مناسب (انظر الفقرات: 1.3، 1.5، 3.4 ومواضع أخرى). علاوة على ذلك، يفتقر البرنامج إلى وجود مشروع للتخرج، ولذا تحث اللجنة على إدراج مشروع التخرج في البرنامج كأحد عناصر التعلم الإجبارية (على النحو المُوصَىَ به في الفقرة: 1.2). كما لم تشر المقابلات أو تقرير التقييم الذاتي إلى كيفية قياس البرنامج لمدى إنجاز أهدافه التعليمية، وتقييم طريقة توزيعه للدرجات. وبينما يوجد توزيع طبيعي للدرجات في معظم المقررات الدراسية، على النحو المبين في ملفات المقررات الدراسية، غير أن اللجنة لاحظت أنه في بعض المقررات يميل منحنى توزيع الدرجات نحو نهاية أعلى. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات فعالة؛ لضمان أنَّ مستوى إنجاز الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 وفقًا لدليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، فإن تحليل دفعات الطلبة ينبغي أن يتمَّ بشكل منتظم في البرامج الأكاديمية. وقد قدم البرنامج بيانات حول النسب بين أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج، وأعداد الطلبة الناجحين الذين تخرجوا فيه، بالإضافة إلى معدل الفصل منه، وطول مدة الدراسة فيه، ويتبين من هذه البيانات أنها لم تحلل تحليلاً منهجيًّا، كما لم تستخدم نتائجها للاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرار. وتشير البيانات المقدمة إلى أن عدد الطلبة المقبولين في البرنامج قد ازداد خلال السنوات الماضية، إذ قُبِلَ (50%) من الطلبة مباشرة في السنة الأولى من البرنامج، وحوالي (40%) من الطلبة قُبِلوا بعد التحاقهم بالبرنامج التمهيدي، بالإضافة إلى عدد قليل من الطلبة المنقولين. كما يتبين من الإحصاءات المقدمة، ومن تقرير التقييم الذاتي أن (15%) فقط من الطلبة الذين تخرجوا خلال السنوات الأكاديمية من (2013–2014) إلى (2015–2016) تمكنوا من إتمام متطلبات البرنامج في أربع سنوات (4)، في حين أن (30%) منهم قد أتموه في أربع سنوات ونصف (4.5)، وبقية الطلبة احتاجوا إلى وقت أطول لإتمامه، حيث إن حوالي (15%) من دفعة خريجي (2015–2016) قد احتاجوا إلى حوالي (6)

سنوات، أو أكثر؛ من أجل إتمامه. وتلاحظ اللجنة من خلال الإحصاءات الإضافية التي قدمتها الكلية ارتفاع معدلات فصل الطلبة من البرنامج الذي وصل إلى (22%) لدفعة 2011–2012، و(26%) لدفعة 2012–2013، و(17%) لدفعة 2013–2014، و(16%) لدفعة 2014–2015. بالإضافة إلى المعدلات الرسمية للانسحاب الدائم منه، وهي (7%، 7%، 5%، 3%) على مدار الفترة الزمنية نفسها للدفعات السابقة بالترتيب نفسه؛ مما يثير القلق تجاه قدرة الطلبة الملتحقين به على تلبية متطلباته (انظر الفقرة: 2.2). وعلى الرغم من إبلاغ اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أن القسم المسئول عن التسجيل في البرنامج من الممكن أن يقدم البيانات المطلوبة، غير أنه لوحظ غياب الأدلة التي تشير إلى أن البرنامج يُجْري تحليلاً لدفعات الطلبة، ومتابعة تقدمهم على مدار سنوات الدراسة، وتلاحظ اللجنة أن معدلات الفصل والانسحاب منه مرتفعة نسبيًّا، وأن طول الفترة الزمنية للدراسة لا يتوافق مع الخطة الدراسية للبرنامج. كما لم تقدم بيانات عن الوجهة الأولى للخريجين سواء في تقرير التقييم الذاتي، أو في الأدلة المقدمة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء تحليل منهجي للدفعات، ودراسة الأسباب وراء ارتفاع معدلات الفصل والانسحاب من البرنامج، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإتمام متطلباته، وأن تضع خطة للتخفيف من هذه الأسباب، بالإضافة إلى جمع البيانات عن الوجهة الأولى للخريجين.

3.10 وفقًا لما ذكر سابقًا في الفقرة: 1.6، فإن الخطة الدراسية للبرنامج القائمة على تخصص رئيس واحد لا تحتوي على عنصر التعلم القائم على العمل، في حين أن الخطة الدراسية الأخرى القائمة على أنَّ الترجمة تخصصٌ فرعيٌّ تحتوي على عنصر التعلم القائم على العمل المتمثل في مقرر التدريب العملي (TRAN 405). ويتبين من توصيف المقرر الدراسي أن درجات التقييم الخاصة به موزعة على النحو التالي: (30%) للتقرير، و(20%) للعرض التوضيحي، و(10%) للحضور، و(40%) للملف الخاص بأعمال الطالب. ويتبين من عينات التقييمات التي قدمت أن خبرة التعلم المكتسبة فيما يتعلق بمحتوى مقرر التدريب العملي ومستواه، هي خبرة مناسبة لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة، ومع ذلك، وكما هي الحال في بقية المقررات، فإن هذه المخرجات لا تقاس. وأثناء المقابلات علمت اللجنة أن أحد أعضاء هيئة التدريس يتابع الطلبة خلال فترة التدريب العملي. وعلى الرغم من ذلك، تبين من خلال عدة مقابلات أن تعريف عنصر التعلم القائم على العمل لم يتضح بعد لدى بعض أعضاء هيئة التدريس في القسم. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي

على الكلية وضع سياسات وإجراءات شاملة لإدارة مقرر التدريب العملي؛ لضمان تطبيقه بشكل فعال من قبل المشاركين فيه.

3.11 ينص الدليل الإرشادي الخاص بإدارة الجودة التابعة للجامعة على أنه ينبغي على البرامج الأكاديمية أن تستفيد من لجنتها الاستشارية؛ للحصول منها على تغذية راجعة بشأن الاحتياجات المهنية واحتياجات سوق العمل. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يستفيد البرنامج من لجنته الاستشارية التي تضم أرباب الأعمال، والخريجين القادمين من مجالات ملائمة لتخصص البرنامج، فضلاً عن اللجنة الاستشارية للطلبة التي تضم أعضاء من مختلف مراحله الدراسية. وخلال المقابلات مع اللجنة الاستشارية للطلبة، علمت لجنة المراجعة أن اللجنة الاستشارية قد شُكِّلَتْ حديثًا، وأنَّها اجتمعت مرة واحدة منذ تشكيلها لمناقشة البرنامج، وحضور الحلقة النقاشية الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات في دورتها الثانية. كما ذكر أعضاء المجلس الذين جرت مقابلتهم أنهم ليسوا على دراية بكيفية اختيارهم، ولكنهم على دراية بالدور المنوط بهم داخل المجلس، والذي يتمثل في تقديم اقتراحات بشأن تحسين البرنامج، ووفقًا لمحاضر اجتماع المجلس الذي عقد في أبريل 2017، فقد قدمت العديد من الاقتراحات؛ من أجل إدخال تحسينات على البرنامج. يذكر تقرير التقييم الذاتي أن المجلس الاستشاري للبرنامج يضم (10) أعضاء، وقد أشاروا خلال المقابلات إلى أنهم قد عقدوا اجتماعين، وأصدروا اقتراحات بشأن تحسين البرنامج، وعلى الرغم من فهم أعضاء المجلسين لأدوارهم، غير أنهم لا يتلقون أي تغذية راجعة حول الإجراءات التي أُتُّخِذَتْ بناء على التوصيات المقدمة خلال اجتماعاتهم السابقة، كما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة تشير إلى الاستفادة من هذه التوصيات المقدمة من هذين المجلسين المؤسسين حديثًا، واستخدامها بشكل منهجي؛ للاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرارات. ومن ثم تقر لجنة المراجعة بالجهود التي تبذلها الكلية والقسم مؤخرًا في تشكيل اللجان الاستشارية للبرنامج، وتزويدها بصلاحيات واضحة على المستوى المؤسسي. بينما توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة باللجان الاستشارية للبرنامج؛ للحصول على تغذية راجعة منها، والعمل على تنفيذ توصياتها؛ من أجل تحسينه.

3.12 توجد أدلة تشير إلى أن هناك مستوى عامًّا من الرضا لدى الخريجين وأرباب الأعمال تجاه المعايير الخاصة بمواصفات خريجي البرنامج، ويقدم تقرير التقييم الذاتي بيانات عن استطلاع آراء الطلبة

الذين هم على وشك التخرج خلال الثلاث سنوات الماضية، يتبين من خلالها أن خريجيه يشعرون بالرضا تجاه ما اكتسبوه من المعارف والمهارات التي تؤهلهم للعمل بكفاءة في سوق العمل. بينما تلاحظ اللجنة أنَّ عددَ الذين أجابوا على هذه الاستطلاعات قليل للغاية، فضلاً عن عدم الإشارة إلى معدل الاستجابة لها؛ مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على جميع الخريجين. وعقدت اللجنة مقابلات مع الخريجين وأرباب الأعمال، ووجدت أنهم يشعرون بالرضا نسبيًّا عن مستوى أداء خريجي البرنامج. وقد أشاد أرباب الأعمال إلى أخلاق خريجيه الجيدة في العمل، كما أشار الخريجون إلى إمكانية الحصول على وظيفة بسهولة، في حين أشار أرباب الأعمال إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى تزويد الطلبة بالمزيد من المعلومات عن التكنولوجيا، وبيئة العمل الحقيقية؛ ليكونوا على دراية أكبر بها. وتقدر لجنة المراجعة وجود رضا عام بين الخريجين وأرباب الأعمال تجاه المعايير الخاصة بتوصيفات خريجي البرنامج، وتحثُّ الكليةَ على أن تبذل المزيد من الجهد المنظم لجمع التغذية الراجعة من الخريجين وأرباب الأعمال لمعرفة مستوى رضاهم تجاه المعايير الخاصة بخريجي البرنامج، وتحليل هذه التغذية الراجعة، والاستفادة من نتائجها، وأنْ تحسن من مستوى الاستجابة لهذه الاستطلاعات (انظر الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات وإجراءات التقييم تبلغ جيدًا، وهي متاحة لاطلاع الطلبة عليها، ويستخدم أعضاء هيئة التدريس أدوات التقييم والمخططات الخاصة بتوزيع الدرجات التي ترد ضمن توصيفات المقرر الدراسي.
- يوجد رضا عام بين الخريجين وأرباب الأعمال تجاه المعايير الخاصة بمواصفات خريجي البرنامج.

3.14 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل ربط كل من الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات تعلمه المطلوبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، والتأكد من استخدام البرنامج لتقييمات موثوقة، والتأكد من أن قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومن ثمَّ للبرنامج، يتمُّ بطريقة ملائمة.

- إجراء مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج وفقًا لسياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالجامعة.
- تطبيق نظام رسمي بخطوط واضحة للمسئولية؛ لضمان أنَّ البرنامج يطبق جميع جوانب سياسة التقييم الخاصة بالجامعة، والتي تشمل التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات، وكيفية التعامل مع الانتحال الأكاديمي.
- إجراء مراجعة شاملة وتعديل على عملية الربط بين تقييمات المقرر الدراسي ومخرجات تعلمه المطلوبة، أو مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين.
- تطبيق الاعتدال الداخلي الرسمي وفقًا لإجراءات وسياسات الجامعة، ووضع آليات لقياس مدى فاعلية التدقيق الداخلي، وضمان عدالة التقييم وصرامته.
- إجراء تدقيق خارجي على أدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، وعلى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم بالتوافق مع إجراءات الجامعة، وتقييم مدى فاعليتها.
- تطبيق إجراءات فعالة؛ لضمان أن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة.
- إجراء تحليل منهجي لدفعات الطلبة، ودراسة الأسباب وراء ارتفاع معدلات الفصل والانسحاب من البرنامج، وطول المدة الزمنية التي يحتاجها الطلبة لإتمام متطلباته، ووضع خطة للتخفيف من هذه الأسباب، وتجميع البيانات عن الوجهة الأولى للخريجين.
- وضع سياسات وإجراءات شاملة لإدارة مقرر التدريب العملي؛ لضمان تنفيذه بفاعلية من قبل جميع المشاركين فيه.
- الإسراع في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة باللجان الاستشارية للبرنامج؛ للحصول على تغذية راجعة منها، والعمل على تنفيذ توصياتها.

3.1 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تدار البرامج التي يقدمها قسم اللغة الإنجليزية وآدابها وفقًا لسياسات جامعة البحرين وإجراءاتها ولوائحها، والتي تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات، وتسترشد بدليل الجودة. ومن أمثلة السياسات والإجراءات المعمول بها (استراتيجية التقييم، وسياسة ترقية أعضاء هيئة التدريس، وسياسة تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، وسياسة منع الانتحال الأكاديمي، وسياسة تعزيز ضمان الجودة). اجتمعت اللجنة مع الموظفين الإداريين والأكاديميين الذين أكدوا على أن هذه السياسات والإجراءات تبلغ لهم وللطلبة عن طريق البريد الإلكتروني، والموقع الإلكتروني، واليوم التعريفي، وكذلك عن طريق مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أنه في استطاعتهم مناقشة بعض الطرائق التي تطبق من خلالها هذه السياسات والإجراءات؛ لتعزيز جودة تقديم البرنامج، مثل تلك العمليات المتعلقة بتقديم المشورة، وتعديل أهداف البرنامج ومخرجاته، وتقديم تظلم عن الدرجات. وتدرج السياسات والإجراءات المتعلقة بالطلبة في كتيبهم الإرشادي، كما أنها متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وجميع الطلبة الذين تمت مقابلتهم على دراية جيدة بها. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات ولوائح على مستوى المؤسسة تكفي لإدارة البرنامج بشكلٍ فعالٍ، وأنَّ الجامعة تبلغ هذه السياسات إلى جميع الموظفين. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسات مثل (المقايسة المرجعية، والتقييم التكويني، والتدقيق (كجزء من السياسة العامة للتقييم)، والعبء الأكاديمي، والمراجعة السنوية) لم تذكر بوضوح، ولم تتضح كيفية مراجعتها، كما أن هناك خللاً في تطبيقها، ومن ثم تحث لجنة المراجعة الكلية أن تتابع تنفيذ هذه السياسات؛ لضمان تطبيقها بطريقة فعالة ومتسقة، على النحو المشار إليه في أجزاء متفرقة من هذا التقرير.

4.2 يدير البرنامج بشكل أساسي رئيس القسم الذي يترأس مجلس القسم المسئول عن اتخاذ القرارات الأكاديمية الرئيسة. وينص تقرير التقييم الذاتي، كما تتفق المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية على أنَّ الهيكل الذي يدعم البرنامج يتكون من مجلس الجامعة (الإدارة العليا)، ومجلس الكلية

(العميد، ورؤساء الأقسام، وممثلون عن الإدارة العليا للأقسام)، ومجلس القسم (أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم)، ولجان القسم، وممثلون عن الأقسام الفرعية، ومنسقو المقررات الدراسية. وخلال المقابلات علمت لجنة المراجعة أن المسئول عن الاهتمام بالمعايير الأكاديمية للبرنامج هو رئيس القسم بالتعاون مع مجلس القسم. كما تبين أن هناك خطوطًا للمسئولية (التسلسل الإداري) تتسم بالوضوح والشفافية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. وتقر لجنة المراجعة أن لدى البرنامج هيكلاً واضحًا وشاملاً للتسلسل الإداري، يعكس وجود خطوط للتواصل، تتسم بالشفافية، وتدعم القيادة المسئولة للبرنامج. إلا أنَّ الهيكل الذي يدعم هذا التسلسل الإداري للبرنامج، وبصفة خاصة اللجان وعملية انتقال السلطة، من الممكن أن يكون أكثر فاعلية. ووفقًا للمقابلات التي عقدت مع مختلف أعضاء هيئة التدريس، ومن محاضر اجتماع اللجان، فإن هناك تباينًا فيما بينها من حيث عدد الاجتماعات ومواعيدها، وعدد الأعضاء. وقد لاحظت اللجنة أيضًا أن اللجان تتنوع من حيث اختلاف أساليب التوثيق، كما أنها تفتقر إلى وجود رؤية واضحة، وجداول للاجتماعات، ومدة محددة للخدمة، وعضوية متجانسة. علاوة على ذلك، عند تعيين عضو جديد، فإنه لا يوجد نقل أو تسليم رسمي للسلطة، على نحو ما أكدته المقابلات. هذه المسائل تؤثر تأثيرًا سلبيًّا على إدارة البرنامج بشكل عام. وعليه، تنصح لجنة المراجعة الكلية أن تتأكد – بشكل أكبر – من أن جميع اللجان لديها رؤية واضحة، ومواعيد محددة للاجتماعات، ومدة زمنية معروفة للخدمة في اللجان، فضلاً عن وضوح عملية انتقال السلطة بشكل رسمي بين القادة السابقين والقادة الحاليين على جميع المستويات.

4.3 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن لجنة ضمان الجودة في القسم هي المسئولة عن متابعة البرنامج، وتقييمه، وتنفيذ التعديلات على مستوى القسم، من خلال مكتب ضمان الجودة التابع لكلية الآداب، ومن خلال نظام الإشراف الخاص بمكتب ضمان واعتماد الجودة على مستوى الجامعة. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن لجنة ضمان الجودة في القسم تتألف من أعضاء هيئة تدريس البرنامج، الذين يعملون بالتنسيق مع مجلسه الاستشاري والمجلس الاستشاري للطلبة، حسب ما ورد في دليل الجودة. كما يضطلع مركز ضمان واعتماد الجودة بالمسئولية الكاملة عن ضمان جودة البرامج على مستوى الجامعة، ويتولى رئاسته المدير التنفيذي للجنة ضمان الجودة بالتعاون مع (10) من مديري الجودة القادمين من جميع كليات الجامعة. وقد قيم القسم مركز ضمان واعتماد الجودة على أوقات متفرقة (في 2014 و2016)؛ مما أدى إلى إصدار تقارير للتحسين. ونتج عن هذه التقارير

وضع خطة لتحسين القسم في 2016، وقد تمت الموافقة عليها أثناء اجتماع مجلس القسم؛ لتطبيقها ومتابعة تنفيذها في ديسمبر 2017. وقدمت إلى اللجنة أدلة بشأن اجتماعات لجنة ضمان الجودة في القسم لدعم مشاركتها في ضمان الجودة. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام رسمي لإدارة الجودة على مستوى الجامعة والكلية، الذي يطبق إلى حد ما على مستوى البرنامج. بينما تلاحظ اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت – عدم وجود صلة بين سياسة/ إجراءات الجودة المنصوص عليها بشكل واضح، والتطبيق الفعلي لها، والذي لم يتحقق إلا مؤخرًا. فهناك المجلسان الاستشاريان لكل من البرنامج والطلبة اللذان شُكِّلا حديثًا، فضلاً عن وجود تعارض بين عضوية المجلسين (انظر الفقرة: 3.11). بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت لجنة ضمان الجودة في القسم نشاطها مؤخرًا بعقد اجتماعين في نوفمبر 2017، كما أنَّ الملفات الخاصة بتوصيفات المقررات الدراسية، والتي تضم استمارات لمفردات المقرر الدراسي، لا تعد إعدادًا متسقًا، ولا تتبع النموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة (على نحو ما نوقش في الفقرة: 1.3). ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية ضمان التنفيذ المتسق لجميع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على مستوى الجامعة، فضلاً عن متابعة وتقييم مدى فاعليتها بالنسبة لبرنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها.

4.4 يشير تقرير التقييم الذاتي أنه قد تمَّ تنظيم وحضور عدة اجتماعات وورش عمل من قبل أعضاء هيئة التدريس في القسم؛ للتأكد من أن لديهم فهمًا عامًّا لنظام ضمان الجودة الداخلية في الجامعة، فضلاً عن فهم أدوارهم ومسئولياتهم في هذا الشأن. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن آليات ضمان الجودة قد أُدخلت في البرنامج منذ عدة سنوات. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأدلة المقدمة إلى أن وجود فهم حقيقي لضمان الجودة (ثقافة الجودة) منتشر على نطاق واسع في القسم لم يتحقق إلا مؤخرًا (انظر الفقرتين السابقتين: 4.1 و4.3). وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين – أنه قد توفر العديد من ورش العمل من خلال مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، ومكتب ضمان الجودة في كلية الآداب، وتتضمن هذه الورش تدريبات حول كيفية ربط معايير البرنامج بالإطار الوطني للمؤهلات، وكيفية صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فضلاً عن تطوير معرفتهم بالإطار العام لضمان الجودة. غير أن اللجنة تلاحظ أن هذه الورش لم تعقد إلا منذ وقت قريب. ووفقًا للمقابلات، فإن حضور هذه الورش ليس إجباريًّا، كما لم

يقيم مدى فاعليتها بشكل متسق من خلال المشاركين الذين حضروها. علاوة على ذلك، فإن تقييمات ورش العمل المقدمة إلى اللجنة كانت باللغة العربية فقط، وهو ما يعد غير مناسب بالنسبة لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس غير الناطقين باللغة العربية الذين يقدمون البرنامج. أعرب أعضاء هيئة التدريس والموظفين المساندين لهم الذين تمت مقابلتهم عن فهمهم لدورهم في إدارة نظام الجودة في البرنامج بشكل شامل. على الرغم من ذلك، وكما يتضح من المقابلات، وتقرير التقييم الذاتي، وملفات المقررات الدراسية التي تمَّ فحصها على أرض الواقع، فإنه على الرغم من التحسن في ثقافة الجودة على مستوى القسم، فإنه لا يوجد فهم مشترك؛ بسبب استخدام هذه الآليات والمعايير المطلوبة. كما يوجد في تقرير التقييم الذاتي تناقضات واضحة، وعناصر مفقودة على الرغم من تأكيد أعضاء هيئة التدريس أنها قد فحصت عبر عدة مستويات. وتقر لجنة المراجعة بالتزام أعضاء هيئة التدريس بمشاركتهم المتطورة في نظام ضمان الجودة مؤخرًا في البرنامج، خاصة في ظل ما يضطلعون به من العبء الأكاديمي المرتفع والمسئوليات الإدارية، وتنصح الكلية بالبحث عن سبل لزيادة فهم أعضاء هيئة التدريس والموظفين المساندين لهم لأدوارهم في عملية ضمان الجودة؛ للتأكد من فاعلية طرح البرنامج.

4.5 توجد لدى جامعة البحرين لوائح موثقة بشأن طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية؛ إذ تشترط لطرح البرامج الجديدة أن تكون بالتوافق مع رسالة القسم والخطة الإستراتيجية للكلية، ووفقًا لاحتياجات سوق العمل. فضلاً عن لوائح مركز ضمان واعتماد الجودة الخاصة بطرح برامج جديدة، والتي تشمل عرض الأسباب، وعرض خطة دراسية يمكن تحقيقها، وعرض وجهات نظر الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن البناء الكامل للبرنامج المقترح. والموافقة النهائية على البرامج الجديدة يعتمدها مجلس الجامعة ومجلس الأمناء. وتقر لجنة المراجعة أن الإجراءات المتخذة لطرح برامج جديدة والموافقة عليها تعد ملائمة.

4.6 توجد لدى جامعة البحرين سياسة تعزيز وضمان جودة البرامج، التي تنص على تقديم تقرير سنوي للتقييم الذاتي إلى مركز ضمان واعتماد الجودة، حيث يتضمن هذا التقرير تحليلاً لتقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية للبرنامج، والخريجين، وأرباب الأعمال، واستطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج، والتغذية الراجعة من المجلس الاستشاري للبرنامج، ومن المجلس الاستشاري للطلبة. تشير الأدلة والمقابلات إلى أنَّ

كلية الآداب شهدت مؤخرًا عمل تقييم داخلي تضمن مراجعة ملفات المقررات الدراسية من قبل مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، كما أصدرت تقارير بشأن هذا التقييم في العامين 2014 و2016، فضلاً عن وضع خطة للتحسين في العام 2016، كما تم عمل عدة تحسينات شملت المتطلبات المسبقة للبرنامج، وأهدافه التعليمية، ومخرجات تعلمه المطلوبة، وتشير الأدلة المقدمة إلى أن التقييم الداخلي شارك فيه أعضاء من مركز ضمان واعتماد الجودة، بالإضافة إلى عضو واحد متخصص في المجال. وعلى الرغم من إصدار التقرير باللغة العربية، غير أنه ترجمت نقاط محددة فيه إلى الإنجليزية؛ من أجل قسم اللغة الإنجليزية وآدابها. كما أجرى القسم تقييمات لبعض المقررات الدراسية بالتعاون مع مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، فضلاً عن استطلاعات الرأي الخاصة بالطلبة الذين هم على وشك التخرج، واستطلاعات الرأي الخاصة بقياس رضا الطلبة الحاليين. بينما لم تقدم إلى اللجنة أدلة تشير إلى إجراء تقييمات سنوية للبرنامج بشكل متسق. وتقدر اللجنة الجهود المتزايدة التي تقوم بها كل من الكلية والجامعة للتقييم الداخلي للبرنامج، واستخدام التغذية الراجعة من عملية المراجعة؛ للاسترشاد بها في إجراء تحسينات على البرنامج، وتنصح لجنة المراجعة الكلية أن تتأكد من إجراء مراجعة سنوية للبرنامج بشكل متسق على مستوى كل من الكلية والقسم، وأن تعزز من الآليات المستخدمة في متابعة تنفيذ خطط التحسين.

4.7 توضح السياسة المؤسسية لجامعة البحرين الخاصة بتعزيز وضمان جودة البرنامج، أن المراجعة الدورية للبرنامج؛ لكي تتم ينبغي أن تتضمن التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ لضمان إنجاز مخرجات التعلم وفاعلية المنهج الدراسي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لدليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، يعتمد البرنامج على المراجعات التي تنفذ داخل الكلية من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وكذلك على اعتماده من قبل مجلس التعليم العالي، وتحديد وضعه داخل الإطار الوطني للمؤهلات. غير أن هذه أول مراجعة تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب على البرنامج، كما لم يحدد وضعه بعد داخل الإطار الوطني للمؤهلات. ووفقًا للمقابلات، فإن المراجعات الداخلية للبرنامج يستفاد منها في مراجعته الدورية التي ينفذها مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة كل (5) سنوات. علاوة على ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عملية المراجعة الداخلية تتطلب أن يجمع مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة التابع للكلية، ومركز ضمان الجودة في القسم التغذية

الراجعة من الموظفين الأكاديميين، والطلبة (كل فصل دراسي)، والطلبة الذين هم على وشك التخرج (كل فصل دراسي)، والجهات المعنية الأخرى مثل أرباب الأعمال والخريجين (كل سنة أو سنتين)؛ لتحديد مستوى رضاهم وآرائهم عن مختلف جوانب البرنامج، ولتقييم مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وترى لجنة المراجعة أن إجراءات المراجعة الخارجية المعمول بها مناسبة، وأن الجهود الحالية للمراجعة الداخلية للبرنامج تسهم إسهامًا إيجابيًّا في تحسينه. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنه لا توجد أدلة تشير إلى إجراء المراجعة الدورية للبرنامج بشكل منهجي يغطي جميع جوانب البرنامج، ويتضمن التغذية الراجعة من الجهات الخارجية، واستخدام نتائجها في تحسينه. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التأكد من أن البرنامج يخضع للمراجعة الدورية بشكل منهجي يتمُّ من خلاله تقييم البرنامج تقييمًا شاملاً يتضمن كلًّا من المدخلات الداخلية والخارجية، ويسترشد بالنتائج في تحسين البرنامج.

4.8 توجد لدى جامعة البحرين "سياسة تعزيز وضمان جودة البرامج" التي تنص على أن تطوير البرنامج ينبغي أن يتمَّ من خلال الاسترشاد بالتغذية الراجعة المنتظمة القادمة من الجهات ذات العلاقة. وتلاحظ اللجنة أنَّ الجامعة في كل فصل دراسي تجمع التغذية الراجعة من الطلبة بشأن أستاذ المقرر، وتقييمات المقررات الدراسية، واستطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج. كما قدمت إلى اللجنة أدلة بشأن استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرًا بغرض الحصول على التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس، والخريجين، وأرباب الأعمال، إلى جانب الحصول على التغذية الراجعة من اجتماعات المجلسين الاستشاريين لكل من الطلبة والبرنامج. غير أن عدد من أجابوا على هذه الاستطلاعات يشير إلى معدل استجابة محدود للغاية. وتقر لجنة المراجعة بالجهود المتزايدة التي بُذلت مؤخرًا لجمع آراء الجهات ذات العلاقة من مصادر متنوعة؛ من أجل تحسين البرنامج، وأن بعض التعليقات من استطلاعات رأي الطلبة يتمُّ تحليلها (كما تبين من الأدلة المقدمة). على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من وجود خطة التحسين للعام 2016، فقد توصلت لجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية إلى عدم وجود أدلة تشير إلى وجود آلية رسمية للاستفادة من التغذية الراجعة التي يتمُّ تجميعها للاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرارات في البرنامج بشكل منتظم، وإبقاء الجهات ذات العلاقة على دراية بهذه القرارات. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تبني إجراءات أكثر تنظيمًا وصرامة لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات

العلاقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في إصدار قرارات بشأن البرنامج، وإبلاغ الجهات ذات العلاقة رسميًّا بالإجراءات المتخذة لمعالجة القضايا التي تحددت.

4.9 يوجد لدى الجامعة العديد من الوحدات، والمراكز، والعمادات التي تقدم التطوير المهني مثل وحدة التميز في التعليم والقيادة، ومركز زين للتعليم الإلكتروني، وعلى مستوى الكلية توجد العديد من الفرص لأعضاء هيئة التدريس للحضور والمشاركة في المؤتمرات، والندوات التي تعقد على المستوى المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على شهادة الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية بالتعاون مع إحدى الجامعات الدولية. كما علمت اللجنة أن السياسة الخاصة بتقييم مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس تطبق على مستوى الجامعة في هذا الفصل الدراسي؛ مما سيؤدي إلى ربط الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بتقييمهم السنوي. في حين لم تطلع اللجنة حاليًا على أي أدلة تفيد بوجود عملية رسمية لربط الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالأنشطة الفعلية التي أجريت. ويوجد لدى القسم أيضًا لجنة خاصة بالمؤتمرات، والندوات، ومسئولة عن الأنشطة البحثية، وحضور الندوات، والمؤتمرات، وهي نشطة إلى حد كبير، كما يتبين من محاضر الاجتماعات العديدة، والمراسلات، والاقتراحات. وقد أكد عدد من أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم على استفادتهم من برنامج تطويرهم مهنيًّا، وحضورهم المؤتمرات؛ مما يعكس فاعلية أنشطة التطوير المهني (كما يتضح من تقرير التقييم الذاتي والأدلة الأخرى المتنوعة). تقدر لجنة المراجعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني، وتوفير ورش العمل والحلقات النقاشية، ووحدات ومراكز الجامعة التي تهدف إلى توفير فرص التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، وتنصح لجنة المراجعة الكليةَ في الإسراع في تطبيق الربط المنهجي بين الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وعملية المراجعة السنوية لمستوى أدائهم.

4.10 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج على المجلس الاستشاري للطلبة، واستطلاع آراء الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الخريجين، وأرباب الأعمال، ومشرفي التدريب العملي من خلال الزيارات الميدانية لجمع التغذية الراجعة عن احتياجات السوق المحلية. ولكن لم تقدم إلى اللجنة أدلة تفيد بإجراء استشراف منهجي ومستمر لسوق العمل، وهو ما أكدته المقابلات المتنوعة مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. وتقر لجنة المراجعة بالأدلة الشفهية التي قدمت بشأن المجهودات

الأخيرة التي بذلها القسم؛ للحصول على التغذية الراجعة من مصادر متنوعة؛ من أجل استشراف احتياجات سوق العمل بشكل غير رسمي، على الرغم من النتائج المحدودة جدًّا التي توصل إليها. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضع آلية رسمية لاستشراف احتياجات سوق العمل وتطبقها، وأن تستفيد من البيانات التي حصلت عليها في التأكد من أن البرنامجَ مواكبٌ لاحتياجات سوق العمل ومرتبط بها.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسات ولوائح على مستوى المؤسسة مناسبة لإدارة البرنامج بشكل فعال، وأن الجامعة تبلغ هذه السياسات إلى جميع الموظفين.
- يوجد نظام رسمي لإدارة الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وهو – إلى حد ما – مطبق على مستوى البرنامج.
- الجهود التي تبذلها الكلية والجامعة لضمان التقييم الداخلي للبرنامج، واستخدام التغذية الراجعة من عملية المراجعة؛ للاسترشاد بها في تحسينه.
- توفير أنشطة التطوير المهني ذات الصلة التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس، ويقدرون قيمتها.

4.12 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بالقيام بما يلي:

- ضمان التنفيذ المتسق لجميع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على مستوى الجامعة، فضلاً عن متابعة وتقييم مدى فاعليتها بالنسبة لبرنامج بكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها.
- التأكد من أن البرنامج يخضع للمراجعة الدورية بشكل منهجي يتمُّ من خلاله تقييم البرنامج تقييمًا شاملاً يتضمن كلًّا من المدخلات الداخلية والخارجية، ويسترشد بالنتائج في تحسين البرنامج.
- تبني إجراءات أكثر منهجية وصرامة لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة واستخدام نتائجها؛ للاسترشاد بها في إصدار قرارات بشأن البرنامج، وإبلاغ الجهات ذات العلاقة – رسميًّا – بالإجراءات المتخذة لمعالجة القضايا التي تحددت.

- وضع آلية رسمية لاستشراف احتياجات سوق العمل بشكل منهجي وتطبيقها، والاستفادة من البيانات المجمعة في التأكد من أن البرنامجّ مواكبٌ لاحتياجات سوق العمل وذات صلة بها.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".